العوامل المؤثرة في خطر تقاضى المراجع
النتائج والآثار
دراسة تطبيقية

د/ بديع الدين ريشو
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

العوامل المؤثرة فى خطر تقاضى المراجع : النتائج والآثار
دراسة تطبيقية

د/ بديع الدين ريشو
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ملخص البحث : تؤكد الدراسات العلمية الكثيرة التى تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة فى العديد من الدول على أن خطر تقاضى المراجع قد أصبح على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لأنه لايؤدى فقط إلى تعويضات طائلة تتحملها شركات المراجعة ، ولكن أيضاً لأنه قد ينهى سمعة تلك الشركات إلى الحد الذى يجعلها تصفى نشاطها . و يهدف هذا البحث إلى الوقوف على موقف البيئة المهنية المصرية سواء فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة فى خطر تقاضى المراجع ، والتى يطلق عليها أحياناً مصادر خطر التقاضى ، أو فيما يتعلق بالآثار المختلفة لارتفاعه . ومن خلال تحليل وتقييم مجموعة من الدراسات السابقة ، انتهى الباحث إلى وضع اطار عام لكل من العوامل المؤثرة فى خطر التقاضى، وآثاره المتوقعة ، ولقد تم اختبار هذه العوامل وتلك الآثار فى البيئة المهنية المصرية على عينة من بعض مديرى وشركاء المراجعة . ولقد أشارات نتائج التحليل الاحصائى إلى وجود ثلاثة مجموعات من الخصائص تؤثر تأثيراً كبيراً على خطر التقاضى وهى: خصائص عميل المراجعة ، وخصائص شركة المراجعة ، وخصائص البيئة القانونية والتشريعية ، وحول الاسهام النسبى لكل خاصية من الخصائص الفرعية لكل مجموعة من المجموعات الثلاث فقد أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن سوء الأحوال المالية لدى العميل ، وارتفاع معدل نمو مبيعاته هما الأكثر تأثيراً فى خطر التقاضى ، كما أن قيام شركات المراجعة بمقاضاة عملائها نتيجة عدم سدادهم لأتعاب المراجعة ، وقبول التعاقد مع مؤسسات مالية أو شركات عامة يعد من أكثر خصائص شركات المراجعة تأثيراً فى خطر التقاضى . وتؤكد النتائج أيضا على أن ارتفاع خطر التقاضى يؤثر ايجابياً على جودة كل من المراجعة والتقارير المالية من خلال تأثيره على العديد من العناصر يأتى فى مقدمتها ارتفاع اتعاب المراجعة ، وزيادة الاهتمام بالتخصص القطاعى للمراجع، وانخفاض كل من عمليات ادارة الأرباح وتكلفة رأس المال، وزيادة التحفظ المحاسبى. ويوصى الباحث بضرورة اجراء المزيد من الأبحاث فى البيئة المصرية لتحديد العومل المؤثرة فى خطر التقاضى من وجهة نظر شركات التأمين ، ولتحديد العومل الأخرى التى قد تؤثر على الخطر المشار اليه.

١- مقدمة فى مشكلة البحث وأهميته ومنهجيته

يمثل خطر تقاضى المراجع Auditor Litigation Risk أحد أهم مجالات الاهتمام المستمر من جانب المراجعين والباحثين منذ سنوات عديدة ، خاصة مع إزدياد تكاليف مقاضاة المراجعين فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد أصبحت المسؤولية القانونية للمراجعين تحظى بالاهتمام الشديد من جانب العديد من الأطراف بعد انهيار شركة آرثر أندرسن Arthure Andersen ، وهو الأمر الذى جعل من الضرورى أن يحاول المراجعين

تدنية احتمالات رفع الدعاوى القضائية ضدهم حتى يمكن تجنب ما يرتبط بها من خسائر (Sun & Liu 2011).

ولعل ما يؤكد ضرورة الاهتمام بخطر تقاضى المراجع ماجاء فى تقريرمركز جودة المراجعة Center for Audit Quality (CAQ) الصادر فى عام 2008 بأن المدفوعات التى تم سدادها بمعرفة شركات المراجعة الأمريكية خلال السنوات 1996-2007 بسبب 362 دعوى من الدعاوى القضائية التى تم رفعها ضدها قد بلغت 5,66 بليون دولار ، منها 78% مدفوعات عن تعويضات ترتبط بمراجعة شركات خاصة ذات ديون عامة ، و16 % ترتبط بمراجعة شركات عامة ،أمامدفوعات التعويضات التى ترتبط بالخدمات الأخرى فقد بلغت نسبتها 6% (Badertscher et al.2012)

وتزداد أهمية تجنب المراجع لخطر التقاضى فى البيئات التى تتصف بإرتفاع هذا الخطر ، حيث توضح دراسة khurana & Raman (2004) أن المستثمرين فى الولايات المتحدة الأمريكية يحاولون دائماً استعادة بعض خسائرهم التى تتحقق نتيجة اعتمادهم على قوائم مالية تفتقد المستوى اللائق من الجودة عن طريق مقاضاة المراجع.

وفى البيئة المصرية فقد أصبح اهتمام مراقبى الحسابات بضرورة تدنية احتمالات خطر التقاضى والآثار السلبية التى قد تترتب على حدوثة أمراً لا مفر منه خاصة فى ظل بعض النصوص القانونية المصرية .

فوفقاً لأحكام المادة (109) من قانون شركات المساهمة رقم (159لسنة 81) فإن مراقب الحسابات يكون مسؤولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذى يلحقها بسبب الأخطاء التى تقع منه فى تنفيذ عمله، وتضيف المادة المشار إليها أن مراقب الحسابات يكون مسؤولاً أيضاً عن تعويض الضرر الذى يلحق المساهم أو الغير بسبب خطئه.

كذلك فإن المادة (162) من ذات القانون تقضى فى بندها السادس بأن يعاقب بالحبس لمدة لاتقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد عن عشرة الآف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مراقب حسابات وكل من يعمل فى مكتبه إذا تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمداً وقائع جوهرية أو أغفل عمداً هذه الوقائع فى التقرير الذى يقدم للجمعية العامة وفقاً لأحكام القانون المشار إليه.

وبالاضافة إلى ماسبق ، فقد تزايدت مسؤولية مراقب الحسابات تجاه الغير فى ظل القانون رقم(146 لسنة 1988) والذى يحكم عمل الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال واستثمارها ، حيث تقضى مادته رقم (22) بأن يعاقب بالسجن وبغرامة لاتقل عن خمسين ألف جنيه كل مراقب حسابات تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمداً وقائع جوهرية أو أغفل هذه الوقائع فى التقارير التى يقدمها طبقاً لأحكام القانون المشار إليه.

ولقد كان من أبرز نتائج ارتفاع معدلات التقاضى فى الولايات المتحدة الأمريكية قيام العديد من شركات المراجعة باعطاء الكثير من الاهتمام ، واستثمار المزيد من الموارد حتى يمكن لها تخفيض خطر التقاضى المرتبط بكل عميل من عملائها والنجاح فى إدارة هذا الخطر (Shu 2000 ; Johnstone & bedard2003; Owens- Jackson et al.2008).

وجدير بالذكر أن أهمية خطر التقاضى لا تنبع فقط مما قد يترتب عليه من مدفوعات ضخمة ، ولكنها تنبع أيضاً من أنه قد يلحق الكثير من الضرر بشركات المراجعة ، وهو الأمر الذى قد يتراكم ويتصاعد إلى أن يجعل تلك الشركات تعلن عن افلاسها وتصفية نشاطها (Seetharaman et al .2002 ; DeFond & Francis 2005).

وانطلاقاً مما سبق ذكره ، فقد تبين للباحث أن الفكر المحاسبى قد شهد اهتماماً ملحوظاً ومتزايداً بدراسة خطر التقاضى من مختلف جوانبه ، حيث اهتمت بعض الدراسات بتحديد العوامل المؤثرة فى احتمالات حدوثه ، وهو ماجعل هذه الدراسات تقوم باختبار أثر خصائص كل من شركات المراجعة Audit Firm Characteristics وخصائص عميل المراجعة Audit Client Characteristics على خطر التقاضى ، وذلك انطلاقاً من أن هذه العلاقة لا تحظى باهتمام شركات المراجعة فقط ، وإنما تحظى أيضا باهتمام شركات التأمين (Pratt&stice1994 ; Linville & Thornton 2001;Russel 2004; Casterella et al.2010)

ومن ناحية أخرى فقد اهتمت بعض الدراسات بتحديد الآثار المختلفة التى قد تترتب على وجود خطر التقاضى ، ومن هنا فقد اهتمت مجموعة من الدراسات باختبار العلاقة بين خطر التقاضى وأتعاب المراجعة ، وذلك انطلاقاً من أن تلك الأتعاب يجب أن تعكس مستوى التهديد الذى يمكن أن يواجه المراجعين بسبب مسؤوليتهم القانونية ، وما قد يترتب عليها من

خسائر نقدية. (Seetharaman et al.2002 ;Choi et al.2009 ; Venkataraman et al.2008).

وفى نفس السياق ، ونظراً لوجود اعتقاد كبير لدى الكثير من الأبحاث العلمية والصحف الإقتصادية بأن المديرين قد يقوموا بإدارة الأرباح لإخفاء القيمة الحقيقية للشركة (Dechow & Skinner 2000) ، فإن العلاقة بين خطر التقاضى وجودة التقارير المالية باعتبارها مقياساً لجودة المراجعة كانت من أهم المجالات التى اهتمت بها مجموعة من الدراسات وهى تحاول اكتشاف و تحليل كافة العلاقات المرتبطة بخطر التقاضى ، وما قد يترتب علي تلك العلاقات من آثار مختلفة (Heninger 2001 ; Chaney &Philipch 2002 ;Chung & Kallapur 2003;Ducharme et al.2004; Boone et al. 2011)

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الواضح بدراسة خطر التقاضى على المستوى الدولى والذى مازال مستمراً حتى الآن، إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكافى من جانب الباحثين المصريين ، حيث يتصف اهتمامهم به بالندرة الشديدة ، وهو ما يمثل فجوة بحثية يجب مواجهتها والتقليل من نطاقها ، ومن هنا تبدو مشكلة البحث والتى تتمثل فى عدم استكشاف موقف البيئة المصرية من العوامل المؤثرة فى احتمالات حدوث خطر التقاضى ، والنتائج التى قد تترتب عليه سواء فى مجال التقارير المالية ، أو فى مجال أداء عملية المراجعة ، وما يرتبط بها من خطط وأدلة وأتعاب وكفاءات مهنية ، وبالتالى فإن هذا البحث يحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

(١) ماهو المقصود بخطر تقاضى المراجع ؟ وما هى العوامل المؤثره فيه؟ أو ماهى مصادره المختلفة ؟ وهل تقتصر تلك المصادر أو العوامل على خصائص كل من شركة المراجعة وعملائها فقط ؟ أم أن هناك مصادر أخرى لم تحظى باهتمام الدراسات السابقة ؟

(٢) ماهى الخصائص التفصيلية المختلفة لكل من شركة المراجعة وعملائها التى تؤثر سلبياً أو إيجابياً فى احتمالات حدوث خطر تقاضى المراجع ؟ وما هو الاسهام النسبى لكل خاصية من تلك الخصائص فى الخطر الكلى لتقاضى المراجع ؟

(٣) ماهى المجالات التى تتأثر بخطر تقاضى المراجع ؟ وماهى الآثار التى تلحق بكل مجال من تلك المجالات ؟ وهل تقتصر تلك المجالات على جودة كل من المراجعة والتقارير المالية أم أن هناك مجالات أخرى ؟

ولذلك يمكن القول ، أن هذا البحث يهدف إلى دراسة وتحليل خطر تقاضى المراجع من ناحية الآثار المختلفة له باعتباره متغير مستقل ، حيث يهدف البحث إلى تحديد آثار خطر التقاضى على جودة التقارير المالية ، بالاضافة إلى تحديد آثاره المختلفة على جودة المراجعة وأتعابها ، وخطط تنفيذها ، وأدلة إثباتها ، كما يهدف البحث إلى إختبار مدى تأثر خطر التقاضى باعتباره متغير تابع بكل من خصائص شركة المراجعة ، وخصائص عملائها .

وإنطلاقاً مما سبق فإن أهمية البحث لا تنبع فقط من أنه يمثل محاولة من جانب الباحث لسد إحدى الفجوات البحثية فى البيئة المصرية ، وإنما ترجع أهمية البحث أيضاً إلى أن تحليل العلاقات المختلفة لخطر التقاضى سوف يساعد كافة الأطراف على التعامل اللائق والصحيح معه بما يساعدها على تدنية ما قد يؤدى إليه من خسائر تلحق بها ، وعلى سبيل المثال فإن البحث الحالى يساعد شركات المراجعة على التعرف مقدماً على تعاقدات المراجعة الأكثر خطراً حتى يمكن لها استخدام اجراءات المراجعة الأكثر ملاءمة ، وتسعير خدماتها بالشكل الذى يعكس مستوى خطر التقاضى المتوقع ، ولذلك فإن الباحث يرى أن هذا البحث لن يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لشركات المراجعة فقط ، وإنما أيضاً للعديد من الأطراف الأخرى مثل المستثمرين وشركات التأمين.

وفيما يتعلق بمنهجية البحث ، فسوف يقوم الباحث فى الجزء التالى من البحث بتناول خطر التقاضى من حيث مفهومه ، وأهميته ، ومصادره.وبعد ذلك سيتم تحليل وتقييم مجموعة من الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين خطر التقاضى وخصائص كل من شركات وعميل المراجعة ، كما سيتم تناول مجموعة أخرى من الدراسات فى مجال العلاقة بين خطر التقاضى وكل من جودة التقارير المالية ، وجودة المراجعة ، وأتعابها. وذلك تمهيداً لوضع فروض البحث بما يتفق والهدف منه ، والتى سيتم إختبارها من خلال الدراسة التطبيقية التى سيقوم بها الباحث ، وفى نهاية البحث سيتم القاء الضوء على أهم نتائجه وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

٢- مفهوم خطر التقاضى ومصادره

وفقاً لدراسة Johnstone & Bedard (2003) فإن خطر التقاضى هو الخسائر الناتجة عن الدعاوى القضائية التى يمكن أن تنشأ من أى ارتباط مهنى لشركات المراجعة. ولا تقتصر خسائر خطر التقاضى على الخسائر النقدية فقط والتى ترتبط بالتعويضات التى قد تتحملها شركات المراجعة نتيجة الدعاوى القضائية التى تقام ضدها ، وإنما تشتمل أيضا على خسارة السمعة المهنية .

وتعتبر الخسارة النقدية لخطر التقاضى أحد المكونات الرئيسية للتكلفة التى تتحملها شركات المراجعة فى سبيل أداء عملية المراجعة وما تتطلبه من جمع أدلة الاثبات الكافية والملائمة ، واصدار الرأى النهائى للمراجع ، حيث تتضمن تلك التكلفة كل من : تكلفة الموارد Resource Cost المستخدمة فى عملية المراجعة ، والخسائر المتوقعة مستقبلاً Expected Future Loss ، والتى تمثل النتيجة النهائية لكل من احتمال التقاضى Likelihood of Litigation والقيمة الحالية المتوقعة للخسائر المستقبلية الممكن حدوثها Expected Present Value of Possible Future Losses التى يمكن أن تنشأ من مراجعة القوائم المالية لأحد عملاء المراجعة خلال فترة زمنية معينة (Simunic & Stein 1996 ; Badertscher et al .2012). ويشير الواقع العملى إلى تزايد هذا النوع من خسائر خطر التقاضى ، فبالاضافة إلى ماسبق ذكره فى مقدمة هذا البحث فإن دراسة Free (1999) تؤكد على أن تكاليف تقاضى شركات المراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ١٤ % من أتعاب المراجعة الاجمالية فى عام 1992 ، كما أنها إزدادت بنسبة 300% خلال السنوات 1985 حتى 1994 (Pratt & Stice1994)، ليس هذا فقط بل أن هناك 4000 دعوى قضائية يتم رفعها سنوياً ضد شركات المراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية لسوء ممارساتها المهنية (Casterella et al.2010).

وتعد خسارة السمعة المهنية من أهم الأسباب التى ترجع إليها خطورة الدعاوى القضائية ضد شركات المراجعة ، وذلك لأن السمعة المهنية تعتبر من أهم الأصول المهنية Professional Asset ، لأنها تلعب دوراً هاماً ليس فقط فى مجال الاحتفاظ بعملاء المراجعة الحاليين ، أو فى مجال الحصول على عملاء جدد كبار ، وإنما أيضاً لأن تلك السمعة تساعد شركات المراجعة فى اجتذاب موظفين جدد من ذوى الكفاءات المهنية ، أو

المحافظة على ما لديها من تلك الكفاءات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن السمعة المهنية تساعد فى ترويج ما تقدمه شركات المراجعة من خدمات أخرى وابتكار أنواع جديدة من تلك الخدمات . وتعد شركة آرثر أندرسن Arthure Andersen من أبرز شركات المراجعة الكبرى التى فقدت سمعتها المهنية بعد فضيحة شركة إنرون للطاقة .

ولذلك فإن اهتمام شركات المراجعة بسمعتها المهنية سوف يكون دافعاً قوياً لتقديم مستوى مرتفع من الجودة عند قيامها بأداء عمليات المراجعة حتى فى البيئات التى تتميز بإنخفاض خطر التقاضى بها .(Elliott 1998 ; Khurana & Raman 2004).

ويمكن أن ينشأ خطر تقاضى المراجع من مراجعة الشركات العامة أو الخاصة التى يتم تداول أوراقها المالية فى بورصة الأوراق المالية . كذلك فإنه قد ينشأ من قيام شركات المراجعة بتقديم مجموعة من الخدمات الأخرى Non- audit services ، وليس فقط من أداء خدمة مراجعة القوائم المالية (Badertscher et al.2012).

ولقد اهتمت الدراسات والأبحاث العلمية منذ سنوات طويلة بتحديد مصادر هذا الخطر والعوامل المؤثرة فيه ، ووفقاً لدراسة Stice (1991) فإن هذه المصادر تتمثل فيما يلى :

(١) **خصائص العميل** Client Characteristics وهى تتضمن كل من معدل نمو المبيعات ، والظروف المالية ، والأهمية النسبية لأرصدة حسابات العملاء والمخزون لدى عميل المراجعة.

(٢) **خصائص المراجع** Auditor Characteristics وهى تتضمن كل من حجم المراجع ، والاستقلال ، وفترة التعاقد معه .

(٣) **خصائص سوق المال** Stock Market Characteristics وهى تتضمن كل من القيمة السوقية للوحدة الإقتصادية وانحراف أو مدى التقلب فى العائد غير العادى Variance of Abnormal Returns

ولقد وجدت الدراسة أن الظروف المالية للعميل ، وانحراف العائد غير العادى ، والقيمة السوقية تعتبر من المحددات الهامة لتقاضى شركات المراجعة.

وفى السياق نفسه قامت دراسة Shu (2000) باجراء مسح شامل للدراسات التى سبقتها لتحديد محددات خطر تقاضى المراجع التى انتهت إليها هذه الدراسات ، وتوصلت إلى أن هذا الخطر يرتبط ايجابياً بكل من حجم العميل ، ونسبة أرصدة العملاء والمخزون إلى

إجمالى الأصول ، والعائد على الأصول ، والرافعة المالية ، ومعدل نمو المبيعات ، ومعدل دوران المخزون .

ولقد استمر الاهتمام بتحديد مصادر خطر التقاضى حتى السنوات الأخيرة حيث جاءت نتائج دراسة Casterella et al.(2010) لتؤكد أن خصائص كل من شركات المراجعة وعملائها تعد أهم مصادر ذلك الخطر . ويتضح مما سبق أن الدراسات السابقة قد اتفقت فيما بينها حول مصادر خطر التقاضى والعوامل المؤثره فى احتمالات حدوثه ، ويختلف مستوى خطر تقاضى المراجع باختلاف بيئة التقاضى من دولة لأخرى ، وفى هذا السياق فإن استراليا وكندا وانجلترا تشهد إنخفاضاً فى عمليات التقاضى بالمقارنة بما تشهده الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك على الرغم من تشابه هذه الدول فيما بينها من حيث بيئة إعداد التقارير المالية ، والأهمية الإقتصادية للمراجعة ، والاهتمام بالمحافظة على السمعة المهنية لشركات المراجعة (Seetharaman et al .2002; Baginski et al .2002).

كذلك فإن مستوى خطر التقاضى يختلف بإختلاف طبيعة نشاط الوحدة الإقتصادية وهيكل ملكية رأسمالها ، حيث توصلت دراسة Linville & Thornton (2001) إلى أن الشركات العامة والمؤسسات المالية تواجه غالباً مستوى أكبر من خطر التقاضى وذلك بالمقارنة بغيرها من الوحدات الإقتصادية ، إلا أن هذا لايعنى عدم الاهتمام بخطر التقاضى فى منظمات الأعمال الخاصة حيث تمثل تلك المنظمات 99% من الشركات الأمريكية (Katz 2009)، كما أنها تمتلك جزء هام من سوق خدمات شركات المراجعة (Chaney et al.2004 & Minnis 2011)

ويرى الباحث أن الخطورة الكبرى لخطر تقاضى شركات المراجعة قد تمتد لتشمل اهتزاز ثقة المجتمع بأسره فيما تقدمه تلك الشركات من خدمات وآراء مهنية .

٣- الدراسات السابقة

يتناول الباحث فيما يلي مجموعه من الدراسات السابقة التى تناولت العديد من جوانب خطر التقاضي ، ولقد تم تقسيم هذه الدراسات إلي ثلاثة مجموعات ، تختص المجموعة الأولي بتناول الدراسات التى اهتمت باختبار العلاقة بين خطر التقاضي وخصائص كل من شركة وعميل المراجعة ، أما المجموعة الثانية فسيتم من خلالها عرض الدراسات التى تناولت

العلاقة بين خطر التقاضي وجودة التقارير المالية ، وفى المجموعة الثالثة سيتم عرض الدراسات التى تناولت العلاقة بين خطر التقاضي وأتعاب المراجعه.

٢-١ الدراسات التى تناولت العلاقة بين خطر التقاضي وخصائص كل من عميل وشركة المراجعة

تبذل شركات المراجعة جهوداً كبيرة في محاولة منها لتخفيض خطر التقاضي ، وما قد يترتب عليه من تكاليف ، ولا يختلف الأمر بالنسبة لشركات التأمين حيث يعتبر خطر التقاضي أحد العوامل الهامه التى تأخذها في الاعتبار عند قبول التأمين على شركات المراجعة ضد المخاطر التى يمكن تواجهها.

ومن هنا فقد جاء اهتمام شركات المراجعة وشركات التأمين بمحاولة معرفة مصادر خطر التقاضى ، والعوامل المؤثرة فيه ، سواء تلك التى تتعلق بخصائص عميل المراجعة ، أو التى تتعلق بخصائص شركات المراجعة ذاتها ، وعلى هذا فقد كان من الطبيعي أن تهتم الدراسات البحثية بدراسة العلاقة بين خطر التقاضي وخصائص كل من شركة وعميل المراجعة.

وفي هذا السياق فقد جاءت دراسة Casetella et al.(2010) لتهتم بإختبار العلاقة بين خطر التقاضي وخصائص شركة المراجعة Audit Firm Characteristics وذلك لمعرفة كيف تؤثر تلك الخصائص علي احتمالات مواجهه شركات المراجعة لخطر التقاضي . ولقد جاء اهتمام الدراسة بإختبار هذه العلاقة إنطلاقاً من أن شركات التأمين تهتم بدراسة المعلومات الخاصة بشركة المراجعة بشكل يفوق اهتمامهابدراسة المعلومات الخاصة بعميل المراجعة.

وإستناداً إلي مجموعة من الدراسات السابقة ، وبعض الحالات لدي شركات التأمين الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم اختيار مجموعه من خصائص شركات المراجعة يرتبط معظمها بجودة المراجعة وقد تمثلت تلك الخصائص ، ودوافع إختبارها فيما يلي:

(١) **حجم شركة المراجعة** Audit firm size ، ولقد تم قياسه استرشاداً بالأتعاب الاجمالية التي تحصل عليهاتلك الشركات نظير ما تقدمه من خدمات لعملائها ، وتشير الدراسة إلي أن العلاقة بين حجم الشركة وجودة المراجعة لم يتم حسمها بعد ، حيث جاءت النتائج حولها متعارضة ، فهناك من يري أن تلك العلاقة هي علاقة

إيجابية نظراً لأن الشركات الأكبر حجماً هي الشركات الأكثر قدرة علي جذب كفاءات بشرية أفضل تأهيلاً ، كما أنها أكثر إستقلالاً واستثماراً فيما يتعلق برقابة الجودة ، وبالتالي فإنها تكون أقل تعرضاً لخطر التقاضي. وعلي العكس من ذلك فإن هناك من يري أن العلاقة بين حجم شركة المراجعة ومستوى ماتقدمه من جودة هي علاقة عكسية ، وذلك على اعتبار أن الشركات الأكبر حجماً يكون لديها عدد أكبر من العملاء ، كما أنها تقدم لعملائها خدمات أكثرمن تلك الخدمات التى تقدمها الشركات الأقل حجماً ، وبالتالي فإنها تكون أكثر تعرضاً للتقاضي بصفة عامة.

(٢) **نمو الشركة** Firm growth ، ولقد تم استخدام النسبة المئوية للتغير في العدد الكلي للأفراد العاملين بشركة المراجعة خلال سنة التقاضي مقياساً لنمو شركة المراجعة، وتشير الدراسة الي أن نمو شركة المراجعة بشكل كبير وسريع ربما يؤثر سلباً علي مستوي جودة خدماتها، نظراً لأنه قد يؤدي إلي وجود ضغوط علي الشركة تؤثر سلباً من ناحية أخري علي ما تقدمه لأفرادها من برامج تدريبية ، وما تمارسة من عمليات إشراف عليهم ، كما أن هذا النمو قد يرجع إلي قبول أتعاب مراجعة منخفضة نتيجة المنافسة السعرية الحادة ، وهو الأمر الذي قد ينتهي إلي تزايد ما تواجهه شركة المراجعة من خطر التقاضي.

(٣) **الخبرة** Expertise ، وتستند الدراسة في اختبارها لخاصية الخبرة إلي الإتفاق العام حول وجود علاقة إيجابية بين الخبرة التراكمية لشركة المراجعة وجودة الخدمات التى تقدمها لعملائها ، وذلك إنطلاقاً من أن خبرة المراجع سوف تؤثر مباشرة في جودة أداء عملية المراجعة من خلال جودة القرارات الفردية التى يقوم باتخاذها المراجع ، ولقد تم قياس مستوي الخبرة لدي " شركة " المراجعة باستخدام نسبة أتعاب كل من خدمات المراجعة والخدمات الأخري إلي الأتعاب الكلية لشركة المراجعة، حيث تشير الدراسة إلي أن الشركات التى تقدم مستوي أكثرمن الخدمات الأخري (الخدمات الضريبية مثلاً) ربما يكون لديها خبرة أكبر في مجال المراجعه. أما قياس مستوي الخبرة لدي " الأفراد " العاملين بشركة المراجعة فقد تم قياسها

باستخدام النسبة المئوية لكل من يشغل وظيفة شريك أو يكون أحد الملاك في شركة المراجعة.

(٤) **أحداث الشركة** Firm event ، ويقصد بأحداث شركة المراجعة في الدراسة كل من الدعاوى القضائية التى سبق رفعها ضد شركة المراجعة ، ومدى خضوعها للفحص من جانب الجهات المهنية أو الحكومية بسبب عدم التزام شركة المراجعة بالمعايير المهنية ، وتشير الدراسة الي أن تلك الدعاوي أو خضوع شركة المراجعة لعمليات الفحص المشار إليها ربما ترتبط بإنخفاض جودة المراجعة لدي هذه الشركات ، وبالتالي بارتفاع خطر التقاضي ، ولقد تم قياس الحدث الأول بإستخدام عدد الدعاوي التى تم اقامتها ضد شركة المراجعة، أما الحدث الثاني فقد تم قياسه بإستخدام عدد مرات خضوع شركة المراجعة للفحص من جانب إحدى الجهات الحكومية أو المهنية خلال الشهور الأثني عشر الأخيرة.

(٥) **سلوك شركة المراجعة** Audit firm behaviors ، وتشير الدراسة إلي أن شركات التأمين تري أن بعض سلوك شركات المراجعة قد يؤدي إلي زيادة تعرضها لخطر التقاضي ، ووفقاً للدراسة فإن" سلوك " شركة المراجعة يقصد به تصرفاتها سواء عند قبول عملاء جدد ، أو عندما يتوقف بعض العملاء عن سداد أتعاب المراجعة ، حيث توضح الدراسة أن الارتباط ببعض العملاء قد يكون أكثرخطراً من الإرتباط بعملاء أخرين ، ومن أمثلة العملاء الأكثر خطراً المؤسسات المالية والشركات العامه. كذلك تشير الدراسة إلي أن بعض شركات المراجعة تكون أكثر تعسفاً مع عملائها حيث تقوم بمقاضاتهم نتيجة الأتعاب غير المسددة ، مما قد يجعل هؤلاء العملاء يقومون من ناحية أخري بمقاضاة شركة المراجعة للإنتقام منها Retaliatory litigation بمجرد توافر الظروف التى تستدعي ذلك ، ولقد تم قياس سلوك شركة المراجعة في الحالتين من خلال استخدام متغير وهمي Dummy Variable يوضح ما إذا كانت شركة المراجعة لديها من بين عملائها مؤسسات مالية أو شركات عامه من ناحية ، أو ما إذا كانت تقوم بمقاضاة عملائها بسبب الأتعاب غير المسددة من ناحية أخري.

(٦) **مستوي التأمين المشترك** Level of coinsurance ، وتشير الدراسة إلي أن شركات التأمين تقدم مزيجاً كبيراً من أقساط التأمين ، ومايرتبط بكل منها من خصم ، حيث تنخفض قيمة ذلك الخصم كلما ارتفعت قيمة قسط التأمين . ووفقاً للدراسة فإن شركات المراجعة الأكثر خطراً هي الشركات التى تختار أقساط التأمين الأكثر ارتفاعاً (أى خصم أقل) ، ولذلك فإن شركات المراجعة ربما تكشف عن المخاطر المحتمل مواجهتها عن طريق المدي الذي تذهب إليه في قيمة الخسائر التى ترغب في تغطيتها من خلال قسط التأمين ، ولقد تم قياس مستوي التأمين المشترك عن طريق قيمة الخصم الذي ترغب شركة المراجعة في الحصول عليه، وهو ما تم قياسه من ناحية أخري بقسمه الخصم الإجمالي للشركة علي عدد الشركاء بها ، وذلك لمعرفة كمية الخطر الموزعه علي الشركاء.

وبالإضافة إلى ماسبق فقد تناولت الدراسة أيضاً كل من خاصية الإستقلال Independence ، وخاصية الولاية أو السلطة القضائية Jurisdiction .

ومن خلال فحص 68 دعوي قضائية لدي إحدي شركات التأمين الكبري توصلت الدراسة إلي مجموعه من النتائج من أهمها ما يلي :

(١) هناك 29 دعوى قضائية جاءت نتيجه فشل شركة المراجعة في اكتشاف الأخطاء المحاسبية التى تنطوي عليها القوائم المالية ، أما الدعاوى القضائية التى جاءت بسبب الفشل في اكتشاف عمليات التلاعب بالقوائم المالية فقد بلغت 22 قضية ويوضح الجدول رقم (1) تصنيف الدعاوي القضائية وما يرتبط بكل منها من تكلفة.

(٢) شركات المراجعة الأكثر تعرضاً لخطر التقاضي هي الشركات الأكبر حجماً ، والتى تشهد معدلات نمو سريعه ، وتقوم بمقاضاة عملائها بسبب الأتعاب غير المسددة ، والتى تؤكد أحداثها أن لديها تاريخ من المشاكل التنظيمية ، وكذلك الشركات التى تقوم باختيار أقساط تأمين مرتفعه (الخصومات الأقل)

جدول رقم (1)

توزيع الدعاوي القضائية وفقاً لنوعها

نوع الدعوي القضائية	العدد	متوسط التكلفة	المدي
الفشل في اكتشاف الأخطاء	29	$ 451950	$ 3447797 - 5000
الفشل في اكتشاف التلاعب	22	411975	3269802 - 10000
الفشل في الالتزام بمعايير المراجعه	11	336446	1354433 - 20910
أخري	5	183425	747595 - 5000
الاجمالي	68	396639	3447797 - 5000

المصدر: Casterella et al.2010, P.71

يتضمن الجدول الوارد بالدراسة أيضا معلومات حول الوسيط والانحراف المعياري لمتوسط التكلفة

(٣) لا توجد علاقة بين كل من الإستقلال والخبرة من ناحية ، وخطر التقاضي من ناحية أخري .

وأخيراً تشير الدراسة إلى أن النتائج التى انتهت إليها تعتبر على درجه كبيرة من الأهمية سواء بالنسبة لحملة الأسهم أو لشركات التأمين ، حيث تري الدراسة أن هذه النتائج يمكن أن تساعد بشكل كبير في تقدير خطر التقاضي الذي يمكن أن يواجه شركات المراجعة وهو ما يتفق معه الباحث.

وبرغم أن الدراسة قد اعتمدت علي الدعاوي القضائية الموجودة لدي إحدي شركات التأمين الكبري فقط ، بما قد يجعل نتائجها غير قابلة للتعميم على شركات المراجعة وشركات التأمين الأخري ، إلا أن الدراسة تؤكد علي أن بعض الدراسات قد انتهت إلى وجود الكثير من أوجه التشابه بين الدعاوى القضائية الموجودة لدي مختلف شركات التأمين . وعلى هذا فإن الدراسة تشير إلى أن القيد الوحيد الذى قد يعوق تعميم نتائجها يتمثل فى أن العينه لم يكن بها سوي نسبه صغيرة من شركات المراجعة التى تقبل التعاقد مع شركات عامة ، وهو الأمر الذي قد يجعل من الصعب تعميم نتائج الدراسة علي شركات المراجعة التى تتعامل بشكل كبير مع الشركات العامة.

وحول العلاقة بين خطر التقاضي وخصائص عميل المراجعة Client Characteristics جاءت دراسة Pratt & Stice (1994) لتهتم باختبار مدي تأثير خصائص العميل علي أحكام المراجع الخاصة بكل من خطر التقاضي المتوقع ، والخطة التمهيدية للمراجعة ، وما يرتبط بها من أدلة إثبات ، و الأتعاب التي سيتم الحصول عليها من العميل.

ولقد تمثلت خصائص العميل التى اهتمت بها الدراسة استناداً الي ما سبقها من دراسات في كل من الخصائص التالية:

(١) **الظروف المالية للعميل** Client financial condition حيث تشير الدراسة إلي أن الظروف المالية السيئة للعميل قد تؤدي إلى ارتفاع احتمالات وجود خسائر لكافة الأطراف المهتمة بالقوائم المالية ، كما أنها قد تؤدى إلى وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية، وربما يكون من الصعب اكتشافه ، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تكرار فشل المراجعة Audit Failures ، وبالتالي يؤدى إلي زيادة احتمالات الدعاوي القضائية.

(٢) **هيكل الأصول** Asset Structure وتشير الدراسة إلي أن هيكل الأصول يقصد به نسبه كل من أرصده العملاء والمخزون إلي إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي للعميل ، وتوضح الدراسة أن الأهمية النسبية لهما تلعب دوراً هاماً في احتمالات فشل المراجعة ، وذلك لأن تلك الأرصدة سوف تحتاج إلي حكم شخصى من جانب المراجع لتحديد قيمتها ، وهو الأمر الذي يجعل مراجعتها أكثر صعوبة من ناحية ، وأكثر خطراً من ناحية أخري ، بما قد يؤدي إلى وجود دعاوى قضائية ضد شركات المراجعه .

(٣) **نمو المبيعات** Sales growth وتوضح الدراسة أن معدل نمو المبيعات لدي عميل المراجعة يعد من العوامل التى ترتبط باحتمالات فشل المراجعة ، وتضيف الدراسة أن المعدلات المرتفعه لنمو المبيعات سوف يكون لها تأثيرات جوهرية على دورة عمليات كل من الايرادات / المتحصلات / توزيع النفقات وأن نصف الأخطاء التى يتم اكتشافها بمعرفه المراجعين ترتبط ارتباطاً كبيراً بتلك الدورات ، وهو الأمر الذي تتوقع معه الدراسة أن المعدلات المرتفعه لنمو المبيعات سوف تؤدي إلى المزيد من الدعاوى القضائية ضد شركة المراجعه.

(٤) **القيمة السوقية للوحدة** Market Value of Quit وتشير الدراسة إلي القيمة السوقية للعميل قد تختلف من وقت لآخر بشكل يؤدي إلى تحقيق خسائر لأصحاب رأس المال، وهو الأمر الذي قد يجعلهم يقيمون بعض الدعاوى القضائية ضد شركة المراجعة.

(٥) **التقلبات في عائد السهم** Variability of stock price returns وتوضح الدراسة أن تلك التقلبات قد يرتبط بها تحقيق بعض الخسائر لأصحاب رأس المال، خاصة في تلك الحالات التى تتم فيها تلك التقلبات بشكل كبير ، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تزايد الدعاوي القضائية ضد شركة المراجعه.

ولقد قامت الدراسة بوضع سته فروض لاختبارها من خلال دراسة ميدانية علي عينه اشتملت علي 243 شريك ومدير مراجعه من أربعة شركات من شركات المراجعة الست الكبري وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

(١) بإستثناء التقلب في عائد السهم ، فإن بقية خصائص عميل المراجعة (الظروف المالية للعميل ، هيكل الأصول ، معدل نمو المبيعات ، القيمة السوقية للوحدة) تؤثر تاثيراً كبيراً على الأحكام المهنية للمراجع سواء فيما يتعلق بخطر التقاضي المتوقع ، أو خطة المراجعة المبدئية وما يرتبط بها من أدلة اثبات يجب جمعها ، أو أتعاب المراجعة التى يتعين الحصول عليها حتى يمكن تغطية تكلفة خطر التقاضي وتكلفة جمع الأدلة الإضافية لإتمام عملية المراجعة.

(٢) سوف تواجه شركة المراجعة مستوى أكبر من خطر التقاضي ، كما يجب عليها جمع المزيد من أدلة الإثبات ، والحصول علي أتعاب مراجعة أكبر في ظل كل من : الظروف المالية الأسوأ ، إرتفاع نسبة أرصده العملاء والمخزون إلى إجمالي أصول العميل ، ارتفاع معدلات نمو المبيعات لدى العميل ، وارتفاع القيمة السوقية للوحدة . وترجع أهمية جمع المزيد من أدلة الإثبات إلى ضرورة تخفيض خطر التحريفات الجوهرية للمستوي المقبول حتى يمكن تجنب احتمالات فشل المراجعه.

وعلى الرغم من اهتمام الدراسات السابقة باختبار أثر خصائص كل من شركة وعميل المراجعة على خطر التقاضى ، إلا أن الباحث يرى أن خصائص البيئة القانونية والتشريعية تعد من العوامل المؤثرة أيضا فى خطر التقاضى وهو ما تجاهلته الدراسات السابقة.

٢-٢ الدراسات التى تناولت العلاقة بين خطر التقاضي وجودة التقارير المالية

لقد كانت العلاقة بين خطر التقاضي وجودة التقارير المالية والتى تم استخدامها كمقياس لجودة المراجعة من أبرز المجالات التى كانت محوراً لاهتمام الكثير من الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة ، ومازال الاهتمام بها مستمراً حتى الآن.

ولقد جاء هذا الاهتمام فى اعقاب انتهاء العديد من الدراسات إلى وجود فروق جوهرية فى مستوى جودة المراجعة _ والتي تم قياسها بمستوى إدارة الأرباح _ التي تقدمها شركات المراجعة الكبرى بالمقارنة بما تقدمه شركات المراجعة الأخرى ; Krishnan 2003) (Behn et al . 2008 حيث أصبح السؤال الأكثر إلحاحاً على الباحثين يتعلق بمحاولة معرفة الأسباب الرئيسية لوجود هذا التباين في مستوى جودة المراجعة ، وما إذا كان هذا التباين يرجع إلى رغبة شركات المراجعة فى الحفاظ على سمعتها المهنية ، أم إلى رغبتها فى تجنب خطر التقاضى وما قد يترتب علية من تعويضات كبيرة .

ومن هنا فقد جاءت دراسة Khuranan & Raman (2004) لتهتم بتفسير ارتفاع مستوى جودة المراجعة الذي تقدمه شركات المراجعة الكبري (Big 4 auditors) في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديد ما اذا كان ارتفاع هذا المستوى يرجع إلى رغبة تلك الشركات في تجنب التقاضي مرتفع التكلفة (costly litigation) ، أم إلى رغبتها في الحفاظ على سمعتها المهنية (protect the firm's brand name reputation).

وتؤكد الدراسة أن تحديد هدفها علي النحو السابق ذكره يمثل محاولة لعلاج إحدي الفجوات البحثية التى شهدتها الدراسات التى سبقتها والتى انتهت إلي أن المستوي المرتفع لجودة المراجعة الذي تقدمه شركات المراجعة الأربعة الكبري في الولايات المتحده الأمريكية يرجع الي رغبة تلك الشركات في كل من الحفاظ علي سمعتها المهنية ، وتجنب عمليات التقاضي مرتفعه التكلفة دون أن تحاول تلك الدراسات تحديد أثر كل منهما بشكل مستقل بما يسمح بتفسير ارتفاع مستوي جودة المراجعة الذي تقدمه شركات المراجعة الأربعة الكبري في الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى تستطيع الدراسة تحقيق هدفها فقد أخذت في اعتبارها ما يلي :

(١) تم إجراء الدراسة علي عينة من عملاء المراجعة خلال الفترة 1990 – 1999 في أربعة دول تختلف فيما بينها من حيث مستوي خطر تقاضي شركات المراجعة .

وقد تمثلت هذه الدول في كل من الولايات المتحده الأمريكية واستراليا وكندا وانجلترا ، حيث تتصف البيئة الأمريكية بارتفاع مستوي خطر تقاضي شركات المراجعة بشكل جوهري وذلك بالمقارنة بالدول الثلاثة الأخري. ووفقاً للدراسة فإن اختيار العينة على النحو السابق سوف يساعد على معرفة السبب الرئيسي وراء تقديم شركات المراجعة الأربعة الكبري مستوى مرتفع من الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك على اعتبارا أن اقتصار العينة علي مجموعة من عملاء المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط لن يساعد علي تحديد ما إذا كان ارتفاع مستوي جودة المراجعة يرجع إلي رغبة شركات المراجعة الأربعة الكبري في تجنب التكاليف المرتفعة للتقاضي ، أم يرجع إلي رغبتها في المحافظة علي سمعتها المهنية . ولذلك فقد كان من الضرورى اجراء الدراسة علي المستوي الدولي (international context) ، وليس على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية فقط (U.S context)

(٢) تم تقسيم عينة الدراسة في كل دولة من الدول الأربع إلي مجموعتين من عملاء المراجعة . تتمثل المجموعه الأولي في بعض عملاء شركات المراجعة الأربعة الكبري ، أما المجموعه الثانية فإنها تتمثل في بعض عملاء شركات المراجعة الأخري (non –Big 4 auditors)

(٣) تم قياس جودة المراجعة وفقاً لمستوي ما تتصف به التقارير المالية من مصداقية أو موثوقية (Financial reporting credibility) وهو ما تم قياسه من ناحية أخري باستخدام القيمة التي يتم تحديدها مسبقاً لتكلفة رأس المال في الشركات التى خضعت للمراجعه (audited – specific ex ante cost of equity capital) ويقصد بها فى الدراسة العائد المتوقع (expected returns) ، وليس العائد الفعلي (realize returns) لكل سهم . وتري الدراسة أن انخفاض تكلفة رأس المال وفقاً للمفهوم الذي أخذت به يعتبر مقياساً جيداً لارتفاع مستوى موثوقية التقارير المالية ، وبالتالي لارتفاع مستوى المراجعة ، وتعتمد الدراسة في ذلك إلى أن ارتفاع مستوى موثوقية التقارير المالية يرتبط بانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات (information asymmetry) بين مديري الشركة وحملة الأسهم من

ناحية ، كما أنه يؤدى من ناحية أخري لارتفاع سعر السهم مما يجعله أقل تكلفة ، كذلك فإن من أهم الأسباب الأخري التى جعلت الدراسة تستخدم موثوقية التقارير المالية كمقياس لجودة المراجعة أن الشركات التى تخضع للمراجعة من جانب شركات المراجعة الأربعة الكبري تكون أكثر حرصاً على الإفصاح عن أرباح أكثرتحفظاً more conservative earnings والتى تتطلب الاعتراف بالأنباء السيئة بشكل أسرع من الاعتراف بالأنباء الجيده.

واستناداً إلي ما سبق فقد وضعت الدراسة فرضها الوحيد والذي يتمثل في أن المراجعة التى تقدمها الشركات الأربعة الكبري سوف ترتبط بتكلفة أقل لرأسمال الشركات التى خضعت للمراجعه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بالمقارنة بالشركات التى خضعت للمراجعة فى كل من استراليا أو كندا أو انجلترا.

وقد أسفرت نتائج عينة الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية عن انخفاض تكلفة رأس المال في الشركات التى خضعت للمراجعه من جانب شركات المراجعة الأربعة الكبري وذلك بالمقارنة بالشركات التى خضعت للمراجعه من جانب شركات المراجعة الأخري ، وعلى العكس من ذلك فإن نتائج العينة في الدول الثلاث الأخري تؤكد عدم وجود فروق جوهرية بين تكلفة رأس مال الشركات سواء تلك التى خضعت للمراجعه من جانب شركات المراجعة الأربعة الكبري ، أو تلك التى خضعت للمراجعه من جانب شركات المراجعة الأخري.

واستناداً إلى ما سبق فإن الدراسة تنتهى إلى أن حرص شركات المراجعة الأربعة الكبري على تقديم مستوى أكثر ارتفاعاً لجودة المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط بالمقارنة بما تقدمه غيرها من شركات المراجعة الأخري يمكن تفسيرة برغبة تلك الشركات في تجنب خطر التقاضي وليس برغبتها فى المحافظة على سمعتها المهنية.

وعلى الرغم من اتفاق نتائج هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات الأخرى فى أن شركات المراجعة الكبرى تقدم مستوى أكبر من جودة المراجعة لأنها تتحمل خسائر نقدية أكبر نتيجة الدعاوي القضائية التي قد يتم رفعها ضدها (Dye 1993 ; Khurana & Raman 2004 ; Francis & Wang 2008) وهو ما يعني أن تلك الدراسات قد انتهت إلى وجود علاقة إيجابية بين خطر التقاضي و جودة المراجعة، فإن دراسة DeAngelo (1981) انتهت إلى أن السبب الرئيسي وراء تباين مستوى جودة المراجعة مابين شركات المراجعة

الكبرى وغيرها من شركات المراجعة يتمثل في أن شركات المراجعة الكبرى تكون أكثر اهتماماً بالمحافظة على سمعتها المهنية . ويرى الباحث أن اهتمام شركات المراجعة الكبرى بتقديم مستوى أكبر من جودة المراجعة لايجب أن يتوقف فقط على خطر التقاضى المتوقع ، وإنما لابد أن تأخذ شركات المراجعة فى اعتبارها ضرورة المحافظة على سمعتها المهنية خاصة وأن بعض المواقف قد تؤثر سلبا بشكل كبير على سمعتها المهنية دون أن تنتهى برفع دعاوى قضائية ضدها .

ولعل من أهم أوجه القصور في دراسة Khuranan & Raman (2004) التى سبق تناولها أنها قد اهتمت باختبار أثر خطر التقاضي على مستوى الدولة Country – Level Litigation وليس باختبار أثرخطر التقاضي المرتبط بكل عميل من عملاء المراجعة Client – Specific Litigation Risk ، ومن هنا فقد جاءت دراسة Sun & Liu (2011) لتتعامل مع تلك الفجوة البحثية حيث اهتمت الدراسة باختبار ما إذا كان تباين مستوى جودة المراجعة بين شركات المراجعة الكبرى وغيرها من الشركات يتأثر باختلاف خطر التقاضي المرتبط بكل من عميل من عملائهم ، وتبرر الدراسة اهتمامها باختبار أثرخطر التقاضي المرتبط بكل عميل من عملاء المراجعة بأن هذا النوع من الخطر سيكون له تأثيرات أكثروضوحاً على المسؤولية القانونية للمراجع بالمقارنة بما يمكن أن يتركه خطر التقاضي على مستوى الدولة من تأثيرات .

ولقد تمثل التساؤل الأساسي للدراسة في : هل يؤثر خطر التقاضي المرتبط بعميل المراجعة على تباين جودة المراجعة بين شركات المراجعة الكبرى وغير الكبرى ؟ وبخلاف هذا التساؤل فقد تضمنت الدراسة بعض الأسئلة الأخرى وهي :

(١) هل ستكون شركات المراجعة الكبرى أكثراهتماماً بخطر التقاضي بعد صدور قانون SOX ؟

(٢) هل يختلف تأثير خطر التقاضي المرتبط بعميل المراجعة على تباين مستوى جودة المراجعة بين شركات المراجعة الكبرى وغير الكبرى قبل وبعد صدور قانون SOX ؟

(٣) هل تباين مستوى جودة المراجعة بين المراجع المتخصص وغير المتخصص سوف يكون أكثروضوحاً في ظل إرتفاع خطر التقاضي المرتبط بعميل المراجعة ؟

وانطلاقاً من ذلك فقد جاء الفرض الأساسي للدراسة والذي ينص على أن اختلافات جودة المراجعة بين شركات المراجعة الكبرى وغير الكبرى سوف تكون أكثر وضوحاً للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة للتقاضي بالمقارنة بالعملاء ذوي مخاطر التقاضي المنخفضة Low Litigation Risk ، ولقد تم الإعتماد على بيانات بعض القوائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1988 – 2006، وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى فترتين إحداهما تنتهي بصدور قانون SOX (1988- 2002) ، والثانية تبدأ بعد صدوره (2003- 2006) ، وتشير الدراسة إلى أنها سوف تستخدم إدارة الأرباح لقياس مستوى جودة المراجعة ، كما أنها سوف تستخدم الاستحقاق الإختياري (غير العادي) Discretionary Abnormal Accruals لقياس مستوى إدارة الأرباح .

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة كان من أبرزها ما يلي :

(١) ارتفاع فاعلية شركات المراجعة الكبرى بالمقارنة بشركات المراجعة غير الكبرى في الحد من عمليات إدارة الأرباح في حالة عملاء المراجعة ذوي خطر التقاضي المرتفع بالمقارنة بعملاء المراجعة ذوي خطر التقاضي المنخفض .

(٢) تقدم شركات المراجعة الكبرى مستوى أعلى من جودة المراجعة للعملاء ذوي خطر التقاضي الأعلى وذلك بالمقارنة بالعملاء ذوي خطر التقاضي الأقل ، ويرجع ذلك إلى أن شركات المراجعة الكبرى سوف تتعرض لخسائر نقدية أكبر في حالة تعرضها للتقاضي ، ولذلك فإنها تكون أكثر حرصاً على تقديم مستوى أعلى من جودة المراجعة لتجنب أو لتخفيض تلك الخسائر النقدية .

(٣) رغم أن التخصص القطاعي للمراجع يؤثر إيجابياً على مستوى جودة المراجعة ، إلا أن هذا التأثير يزداد بشكل كبير في حالة العملاء ذوي خطر التقاضي المرتفع ، حيث تؤكد الدراسة أن تباين مستوى جودة المراجعة بين المراجعين المتخصصين وغير المتخصصين كان أكثر وضوحاً لعملاء المراجعة ذوي مخاطر التقاضي المرتفعة وذلك بالمقارنة بعملاء المراجعة ذوي مخاطر التقاضي المنخفضة .

(٤) يوجد لدى شركات المراجعة الكبرى الكثير من الدوافع لبذل الكثير من الجهد ، وانفاق المزيد من الموارد ، والاستعانة بخبرات أكبر ، والتعاقد مع مراجعين أكثرتخصصاً ، وذلك لمواجهة مخاطر التقاضي المرتبطة ببعض عملائها ، وتدنية ما قد يترتب عليها من خسائر .

(٥) لم يختلف تأثير خطر التقاضي المرتبط بعميل المراجعة على تباين مستوى جودة المراجعة قبل وبعد صدور قانون Sarbanes – Oxley ACT (SOX) حيث لم تتوصل الدراسة إلى أدلة هامة بأن شركات المراجعة الكبرى سوف تكون أكثر اهتماماً بخطر التقاضي بعد صدورها قانون SOX .

ويلاحظ من الدراستين السابقتين (Khuranan & Raman 2004 ; Sun & Liu 2011) أن خطر التقاضى قد تم التعامل معه باعتباره متغير مستقل وذلك عند إختبار العلاقة بينه وبين جودة المراجعة والتى تم قياسها بجودة التقارير المالية .

وعلى صعيد مختلف ، فقد تم تناول العلاقه نفسها فى بعض الدراسات الأخرى ، ولكن فى تلك الدراسات تم التعامل مع خطر التقاضى باعتباره متغير تابع.

ففي دراسة Heninger (2001) تم اختبار أثر إدارة الأرباح على خطر التقاضي الذي يمكن أن يواجه المراجعين . وتشير الدراسة إلى أن الدافع وراء القيام بها يتمثل في ازدياد القلق من أن تؤدى إدارة الأرباح إلى الإنخفاض التدريجي في جودة التقارير المالية ، وهو ما جعل لجنة تبادل الأوراق المالية Securities and Exchange Commission والعديد من الأطراف الأخري تطرح الكثير من التساؤلات حول دور المراجع الخارجي.

ومع تزايد حالات القلق المشار إليها فقد أصبحت الصحافه الاقتصادية ، والكثير من الهيئات المهنية والقانونية أكثر اهتماماً بدراسة قضية إدارة الأرباح اقتناعاً من جانبهم بأن مديري الشركات يقومون بعمليات إدارة الأرباح للعديد من الأسباب والتى قد يترتب عليها حجب القيمة الحقيقية للشركة.

وكغيرها من الدراسات فقد قامت الدراسة التى نحن بصددها الأن باستخدام الاستحقاق غير العادى Abnormal Accruals لقياس مستوى عمليات إدارة الأرباح ، وذلك انطلاقاً من رؤية الدراسة بأن التلاعب بالاستحقاقات المحاسبية Accounting Accrual يعد أبرز وسائل عملاء المراجعة للقيام بعمليات إدارة الأرباح ، وتشير الدراسة إلى أن استخدامها

للاستحقاقات غير العادية يأتى اتساقاً مع فشل العديد من الدراسات الأخري في الوصول إلى أدلة حاسمة وقاطعه حول العلاقة بين خطر تقاضي المراجع والاستحقاقات الاجمالية Total Accruals من ناحية ، ولقدرة المديرين المحدودة في إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الاستحقاق العادي Normal Accruals من ناحية اخري ، وبالتالي فإن الاستحقاق العادي لا يعتبر مؤشراً ملائماً أو مقياساً مناسباً للتعبير عن إدارة الأرباح ولقد تمثلت العينة المبدئة للدراسة في 364 دعوى قضائية تم رفعها على المراجعين خلال السنوات 1984 – 1998 من جانب حملة أسهم بعض الشركات غير المالية ، أما العينة النهائية فقد اقتصرت فقط على 67 دعوى قضائية ، حيث تم استبعاد 297 دعوى قضائية لعدم اكتمال المعلومات اللازمة للدراسة ، وبالاضافة الي عينة الدراسة فقد تم استخدام عينة رقابية تشتمل على 67 شركة من الشركات التى لم تقم بمقاضاة المراجع خلال ذات الفترة 1984 – 1998.

وبعد أن قامت الدراسة بحساب الاستحقاق الكلي لكل حالة من حالات العينة ، وتقسيمة إلى استحقاق عادى واستحقاق غير عادى فقد توصلت الدراسة إلى أن احتمالات تعرض المراجع لخطر التقاضي تزداد كلما ازداد استخدام عملاء استخدام المراجعة للاستحقاقات غير العادية بهدف زيادة الدخل السنوى ، أما الاستحقاق العادى فقد انتهت الدراسة إلى عدم ارتباطه بشكل جوهري مع خطر التقاضي ، ولعل من أهم ما يميز هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث أنها قد استطاعت اختبار العلاقة بين خطر التقاضي والاستحقاق غير العادى بعد أن تم عزل أثرالعديد من العوامل الأخري التى قد تؤثر على خطر التقاضي ومنها حجم المراجع ، الفترة الزمنية لعلاقة المراجع بالعميل ، صناعه العميل ، الظروف المالية للعميل ، حجم العميل ، ومعدلات نمو العميل.

ولقد استمر الاهتمام باختبار العلاقة بين خطر تقاضي المراجع Auditor Litigation Risk والاستحقاق غير العادي Abnormal Accruals حتى السنوات القليلة الماضية ، ففي عام 2011 جاءت دراسة Boone et al.(2011) لتقوم باختبار العلاقة المشار إليها خلال السنوات 1989– 2007 في محاولة _ وفقاً لما تقرره الدراسة _ لفهم أفضل لتلك العلاقة ، حيث لم تكتفي الدراسة باختبار خطر التقاضي كمتغير تابع فقط ، وإنما قامت وعلى خلاف الكثير من الدراسات التي سبقتها باختباره كمتغير مستقل أيضاً .

ولذلك فقد تمثلت التساؤلات التي حاولت الدراسة الإجابة عنها في التساؤلين الآتيين :

(١) هل يؤثر خطر التقاضي على دوافع المراجع للحد من الاستحقاق غير العادي ؟

(٢) هل يؤدي الاستحقاق غير العادي إلى زيادة احتمالات خطر التقاضي ؟

وكما يتضح فإن التساؤل الأول يتناول العلاقة بين خطر التقاضي باعتباره متغير مستقل والاستحقاق غير العادي كمتغير تابع ، بينما يتناول التساؤل الثاني العلاقة بين الاستحقاق غير العادي كمتغير مستقل وخطر التقاضي كمتغير تابع .

وحتى تتمكن الدراسة من تحقيق أهدافها فقد تم اختبار بعض القوائم المالية لمجموعتين من الشركات، ولقد تمثلت المجموعة الأولى ، والتى أطلق عليها مصطلح عينة الدراسة، في القوائم المالية لعملاء المراجعة التي انتهت مراجعتهم باقامة دعاوي قضائية ضد شركات المراجعة خلال السنوات 1989 وحتى 2007 ، ولقد بلغ العدد الإجمالي لتلك الدعاوي القضائية خلال فترة الدراسة 233 قضية ، ولقد تم استبعاد القضايا الخاصة بشركات القطاع المالي 49 قضية ، كما تم استبعاد بعض القضايا الأخرى التي لم تكن البيانات المتاحة عنها تتفق وهدف الدراسة وقد بلغ عددها 117 قضية، وبالتالي أصبح العدد النهائي لعينة الدراسة من تلك المجموعة هو 67 قضية من أكبر القضايا التي تم رفعها ضد شركات المراجعة .

أما المجموعة الثانية والتى أطلق عليها مصطلح العينة الرقابية Control Sample فقد تمثلت في القوائم المالية لبعض عملاء المراجعة الآخرين ، والتي لم يترتب علي مراجعتها رفع أي دعاوي قضائية ضد شركات المراجعة . ولقد قامت الدراسة بمقارنة القوائم المالية لمجموعتي العينة وذلك من خلال استخدام بعض الأساليب والمقاييس الإحصائية لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع والذي تم قياس كل منهما باستخدام المعادلات الملائمة التي انتهت إليها الدراسات السابقة .

ولقد كانت أبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة ما يلي :

(١) سوف تتولد لدى المراجع دوافع قوية لعدم قبول رغبة العميل في القيام بعمليات إدارة أرباح من خلال استخدام الاستحقاق غير العادي ويحدث ذلك في تلك الحالات التي يشعر فيها المراجع ، وتتوافر لديه العديد من المؤشرات بأن العميل يتصف بارتفاع معدلات خطر التقاضي ، ويرجع ذلك إلى رغبة المراجع القوية في تجنب ما قد يتعرض له مستقبلاً من دعاوي قضائية . وعلى ذلك انتهت الدراسة إلى وجود

علاقة سالبة بين خطر التقاضي كمتغير مستقل والاستحقاق غير العادي كمتغير تابع .

(٢) توجد علاقة إيجابية بين الاستحقاق غير العادي (كمتغير مستقل) واحتمالات تقاضي المراجع (كمتغير تابع) ، حيث أوضحت نتائج الدراسة ارتفاع الاستحقاق غير العادي في القوائم المالية الخاصة بالشركات التى انتهت برفع دعاوى قضائية ضد المراجع (القوائم المالية لشركات عينة الدراسة) ، وذلك بالمقارنة بالقوائم المالية الخاصة بالشركات التي تمثل العينة الرقابية .

وفي النهاية تقرر الدراسة أن خلاصة ما توصلت إليه يتمثل في وجود علاقة إيجابية بين الاستحقاق غير العادي (كمتغير مستقل) وخطر تقاضي المراجع (كمتغير تابع) ، وعلى الرغم من ذلك فإن المراجعين الذين يواجهون خطراً مرتفعاً للتقاضي سوف يكون لديهم حافزاً أقوى للحد من رغبة العميل في إدارة الأرباح وهنا سوف نجد أن هناك علاقة سلبية بين خطر التقاضي (كمتغير مستقل) والاستحقاق غير العادي (كمتغير تابع) .

٣-٣ الدراسات التى تناولت العلاقة بين خطر التقاضي وأتعاب المراجعة

انتهت بعض الدراسات (Pratt & Stice1994 ; Simunic&Stein1996) إلي أن أتعاب المراجعة يجب أن تغطي كل من تكلفة الموارد المستخدمه في أداء عملية المراجعة، بالإضافة إلي القيمة الحالية للخسائر المتوقعه التى قد تحدث نتيجة تعرض شركات المراجعة للدعاوي القضائية من جانب حملة الأسهم والدائنون وغيرهم لتعويض الخسائر التى يتحملونها إذا ما كانت القوائم المالية التى خضعت للمراجعه تنطوي علي تحريفات جوهرية ، ولذلك فإن هذه الدراسات تؤكد علي أن شركات المراجعة يجب عليها زيادة مجهود المراجعة (وبالتالي جودة المراجعة) ، لأن زيادة هذا المجهود وعلي الرغم من أنه يؤدي إلي زيادة تكلفة الموارد المستخدمة في أداء عملية المراجعة، إلا أنه سوف يؤدي إلي تخفيض قيمة التعويضات التى قد تتحملها نتيجة الدعاوي القضائية من ناحيه ، أو تخفيض قيمة أقساط التأمين التى قد تتحملها لتغطيه تكاليف التقاضي المستقبلية من ناحية أخرى .

واستناداً إلى ما سبق ، فإنه يمكن القول أن هناك علاقة بين أتعاب المراجعة وخطر التقاضي ، وتعتبر دراسة (Badertscher et al.(2012 من الدراسات الحديثة الرائدة التى حاولت اختبار هذه العلاقة في الولايات المتحده الأمريكية.

و لقد تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد أثرخطر التقاضي على أتعاب المراجعة، وحتى يتم قياس هذا الأثر بدقة فقد قامت الدراسة بمقارنة أتعاب المراجعة في مجموعة من الشركات تختلف فيما بينها " فقط " من حيث هياكل الملكية Different ownership structures، وتستند الدراسة في علاقة أتعاب المراجعة بهيكل الملكية إلي ما جاء في تقرير مركز جودة المراجعة Center for Audit Quality (CAQ) الصادر في عام 2008 ، بأن شركات التأمين التى تلجأ إليها شركات المراجعة للتأمين ضد ما قد تتحمله من تعويضات نقديه تتعامل مع هيكل الملكية لدي عميل المراجعة (عام / خاص) كأحد العوامل الهامة التى سوف تؤثر على كل من احتمالات مواجهه شركات المراجعة للدعاوي القضائية ، وما تنتهى إليه تلك الدعاوى من تعويضات نقدية ، حيث تزداد هذه الاحتمالات وتلك التعويضات في حالة الشركات العامة بالمقارنة بالشركات الخاصة .

ولعل من أهم ما يميز هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث أنها لم تكتفي فقط باختبار أثر اختلاف هيكل الملكية على أتعاب المراجعة، وإنما قامت أيضا باختبار أثر" تغيير " هيكل الملكية على تلك الأتعاب ، وانطلاقاً من ذلك فقد قامت الدراسة بما يلي :

(١) اختبار أثر" اختلاف " هيكل الملكية علي أتعاب المراجعة من خلال مقارنة أتعاب المراجعة في مجموعه من الشركات (162شركة) العامة public firms ومثيلتها من الشركات الخاصة private firms ، وذلك خلال السنوات 2000 – 2009 ، ولقد كان من أهم شروط اختبار مجموعه الشركات الخاصة ضرورة أن تظل كما هى ولا تتحول إلى شركات عامة خلال فترة الدراسة ، ولذلك فقد اطلقت الدراسة علي هذه المجموعه من الشركات مصطلح non – transition firms

(٢) اختبار أثر" تغيير " هيكل الملكية علي أتعاب المراجعة من خلال مقارنة أتعاب المراجعة في (45) شركة من الشركات الخاصة التى تحولت الي شركات عامه private – to – public transaction – وقد اطلقت عليها الدراسة أحياناً مصطلح (Going – public) حيث تم مقارنة أتعاب المراجعة في هذه الشركات قبل وبعد تحولها من شركات خاصة الي شركات عامه ، كذلك ولتحقيق نفس الهدف وهو اختبار أثر" تغيير " هيكل الملكية علي أتعاب المراجعة فقد تم مقارنة أتعاب المراجعة فى (22) شركة أخري من الشركات التى تحولت من شركات عامه إلى شركات خاصة public – to – private

transition ، وهـى ذات المجموعـه التـى أطلقـت عليهـا الدراسـة أحيانـاً مصطلـح (Going – private) .

ومن أهم العوامل التى أخذتها الدراسة في اعتبارها عند اختيارها للعينة ضرورة أن تكون ديون الشركات الخاصة التى تم اختيارها ديون عامه public debt ، وذلك حتى تكون هذه الشركات ملزمه بتقديم قوائمها المالية للبورصة وفقاً لما تتطلبه التشريعات في البيئة القانونية الأمريكية .

كذلك فقد أخذت الدراسة فى اعتبارها أيضاً ضرورة أن تتشابه الشركات فيما بينها من حيث العوامل الأخري التى يمكن أن تؤثر علي أتعاب المراجعة مثل : الصناعه ، متطلبات الإفصاح ، جهود المراجعة، تقديم التقارير المالية للبورصة ، بالاضافة إلى ضرورة وجود ديون عامه لدى كل منها. وكما يتضح فقد كان السبب وراء ذلك هو رغبة الدراسة في عزل أثر جميع العوامل الأخري التى قد تؤثر على أتعاب المراجعة بما يجعل اختلافها يرجع فقط إلى اختلاف هيكل الملكية بعد أن تم رقابة جميع خصائص شركات المراجعة وشركات عملاء المراجعة.

ولقد انتهت الدراسة إلي النتائج التالية :

(١) ارتفاع أتعاب المراجعة في الشركات العامة بالمقارنة بالشركات الخاصة (التى ظلت كما هى طوال فتره الدراسة) بنسبة 17% ، ويرجع ذلك كما تري الدراسة إلى ارتفاع خطر التقاضي في الشركات العامه وهو ما يعنى وجـود علاقـة ارتبـاط بين هيكـل الملكيـة (وبالتالي خطر التقاضي) من ناحية ، وأتعاب المراجعة من ناحية أخري . وتؤكد الدراسة أن مراجعى الشركات العامه يطلبون أتعاب مراجعه أكبر نظراً لأنهم يواجهون خطر تقاضي أعلي بصرف النظر عن أى تماثل في الجهد قد يحدث عند مراجعتهم للشركات العامة أو الخاصة.

(٢) تؤكد نتائج مقارنة أتعاب المراجعة في الشركات التى تحولت من شركات عامة إلي شركات خاصة ، أو العكس أن هيكل الملكية يعد من العوامل الهامة المؤثرة على أتعاب المراجعة نظراً لاختلاف خطر التقاضي باختلاف هيكل الملكية ، حيث انتهت النتائج إلى ارتفاع أتعاب المراجعة بنسبة 88% في الشركات التى تحولت من شركات خاصة إلى شركات عامة ، وانخفاضها بنسبة 16% في الشركات التى تحولت من شركات

عامه الي شركات خاصة وبذلك – واستناداً إلى النتائج السابقة – يمكن القول أن اختلاف هيكل الملكية ، وبالتالي اختلاف خطر التقاضي يلعب دوراً هاماً في تسعير الخدمات التى تقدمها شركات المراجعة ، حيث ترتفع أتعاب المراجعة كلما ارتفع خطر التقاضي ، وهو ما يحدث في الشركات العامة بشكل أكبر مما يحدث في الشركات الخاصة.

وتؤكد الدراسة في نهايتها على أنها الدراسة الأمريكية الأولي التى تهتم بمقارنة أتعاب المراجعة في شركات تختلف فيما بينها من حيث هيكل الملكية ، وتضيف الدراسة أن النتائج التى انتهت إليها يجب أن تحظي باهتمام كل من : المراجعين ، المشرعين ، الباحثين ، مركز جودة المراجعة (CAQ) ، وكافة الأطراف التى تهتم بالبحث وراء العلاقة بين هيكل الملكية (وبالتالي خطر التقاضي) من ناحية، وأتعاب المراجعة من ناحية أخري.

وفي نفس السياق قامت دراسة venkaturaman et al.(2008) باختبار مدى اختلاف كل من جودة المراجعة وأتعابها باختلاف مستوى خطر تقاضي المراجعين والتهديدات القانونية التى يمكن أن تواجههم.

ووفقاً للدراسة ، وكغيرها من الدراسات ، فقد تم قياس جودة المراجعة باستخدام قيمة الاستحقاقات غير العادية (Abnormal Accruals) ، وحتى تتمكن الدراسة من تحقيق هدفها فقد قامت باختبار العلاقة المشار إليها في حالة الشركات التى تتحول إلى شركات عامه (Transitions to public ownership) من خلال عمليات الاكتتاب العام (initial public offerings) ، أو ما يطلق عليه اختصاراً (IPO) ، حيث قامت الدراسة باختبار مستوى جودة المراجعة وقيمة أتعابها في الشركات التى تمت مراجعتها قبل وبعد الاكتتاب العام.

وتري الدراسة أن عمليات الاكتتاب العام في الولايات المتحدة الأمريكية توفر اطاراً بحثياً ملائماً لاختبار أثرخطر التقاضي على كل من جودة المراجعة وأتعابها ، وذلك إنطلاقاً من أن المسؤولية القانونية للمراجع وفقاً للتشريعات الأمريكية سوف تزداد بشكل كبير تجاه كافة الأطراف في ظل عمليات الاكتتاب العام ، حيث تشير الدراسة إلى أن الشركات التى تطرح أوراقها المالية للاكتتاب العام لأول مرة عند تحويلها إلى شركات عامه سوف تخضع لأحكام قانون بورصة الأوراق المالية الصادر في عام 1933 (Securities exchange Act

1933) وهو يتطلب ضرورة أن يتأكد المراجع من قيام الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية الخاصة بالاصدارات الجديدة ، وعدم وجود تعارض بين المعلومات الوارده في كل من القوائم المالية ونشرة الاكتتاب العام ، وذلك حماية لحقوق المستثمرين وتحقيقاً لمنفعتهم ، وهو ما قد يجعل بعض المراجعين على اقتناع تام بأن مسؤوليتهم سواء عن القوائم المالية التى تم مراجعتها ، أو عن نشرة الاكتتاب التى تم تقديمها للمجتمع لن تنتهي في تاريخ تقديم تقريرهم عن تلك القوائم ، وإنما سوف تمتد حتى انتهاء عملية الاكتتاب وتسجيل الشركة ضمن الشركات العامة.

أما بعد اتمام تحول الشركة إلي شركة عامة فإنها سوف تخضع لأحكام قانون بورصة الأوراق المالية الصادر في عام 1934 (Securities Exchange Act 1934) ، وهو يتعلق فقط بقواعد تسجيل وتبادل الأوراق المالية ، كما يوضح القواعد التى تحكم عمل سماسرة الأوراق المالية . ولقد تم اختيار عينة من الشركات التى تحولت إلى شركات عامة في الأول من يناير سنة 2000 أو بعده ، وذلك لضمان أن القوائم المالية لتلك الشركات تفصح عن أتعاب المراجعة وفقاً لتعليمات ومتطلبات بورصة الأوراق المالية الأمريكية الصادرة في عام 2000.

ولقد انتهت الدراسة الي النتائج التالية :

(١) وجود اختلافات جوهرية في قيمة الاستحقاقات غير العادية قبل وبعد عمليات الاكتتاب العام ، حيث تؤكد نتائج الدراسة انخفاض قيمة تلك الاستحقاقات قبل عمليات الاكتتاب العام (pre – IPO) عما كانت عليه بعدها (POST – IPO) . وتبرر الدراسة هذه النتيجه بأن تزايد المسؤولية القانونية للمراجعين ، وبالتالي تزايد خطر التقاضي في ظل عمليات الاكتتاب العام نتيجه للخضوع لأحكام قانون بورصة الأوراق المالية الصادر في عام 1933 (ACT 1933) سوف يجعلهم أكثرتحفظاً (more conservative) ، وأكثر حرصاً على تحقيق مستوي أكبر من جودة المراجعة، وهو ما يجعلهم من ناحية أخري لا يرضخون لرغبات إدارة تلك الشركات في القيام بعمليات الإدارة النفعية للأرباح (opportunistic earning management) من خلال زيادة الاستحقاقات غير العادية بهدف المبالغة في أسعار الأوراق المالية التى سيتم طرحها في عمليات الاكتتاب العام.

(٢) توجد اختلافات جوهرية في أتعاب المراجعة المسدده بمعرفة نفس الشركة قبل وبعد عمليات الاكتتاب العام ، حيث تؤكد نتائج الدراسة أن الأتعاب التى حصل عليها المراجعين خلال فترة تحول عملائهم إلي شركات عامة كانت أكبر مما حصلوا عليه من أتعاب بمجرد اتمام عملية التحول. وتبرر الدراسة ذلك بأن ارتفاع خطر التقاضي في ظل خضوع الشركات لأحكام القانون الصادر في عام 1933 (Act 1933) ، بالمقارنة به في ظل خضوعهم لأحكام القانون الصادر في عام 1934 (Act 1934) يعد هو الدافع الأساسي والمبرر الرئيسي لحصول المراجعين على أتعاب أكبر، وهو ما يؤكد ما انتهت إليه العديد من الدراسات منذ ما يزيد عن 25 عام من وجود علاقة إيجابية بين خطر التقاضي و أتعاب المراجعة ، وبذلك تنتهى الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى خطر التقاضي من ناحية ، وكل من جودة المراجعة وأتعابها من ناحية أخري.

وانطلاقاً من أن منظمات الأعمال قد تقوم بإدارة الأرباح بهدف " زيادة " أو تخفيض " صافي الدخل فإن دراسة Abbott et al.(2006) تنتقد الكثير من الدراسات التى سبقتها عندما تجاهلت أثر" اتجاه " عمليات إدارةالأرباح (Direction of earning management) عند اختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة وإدارة الأرباح ، رغم اهتمام بعض هذه الدراسات بهذا الأثرعند اختبارها للعلاقة بين إدارة الأرباح وخطر التقاضي.

وبالتالي فإن الدراسة تؤكد على أنها الدراسة الأمريكية الأولي التى تهتم باختبار أثر" اتجاه " إدارة الأرباح على أتعاب المراجعة ، وبالاضافة إلى ذلك فقد قامت الدراسة أيضا باختبار أثر اتجاه إدارة الأرباح على خطر تقاضي المراجع ، حيث حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلين التاليين :

(١) هل ستختلف احتمالات خطر التقاضي والآثار المترتبة عليه باختلاف " اتجاه " عمليات إدارةالأرباح (زيادة صافي الدخل أو تخفيضة) ؟

(٢) هل ستختلف أتعاب المراجعة باختلاف " اتجاه " عمليات إدارةالأرباح (زيادة صافي الدخل أو تخفيضة)؟

ولقد تمثلت العينة الأولية للدراسة في (560) شركة عامه ، أما العينة النهائية فقد تمثلت في (429) شركة فقط ، حيث أخذت الدراسة في اعتبارها اختيار العينة وفقاً لبعض المحددات

منها : أن تكون شركات العينة من الشركات التى يتم مراجعتها بمعرفة إحدى شركات المراجعة الخمس الكبري ، وأن يتم الإفصاح عن أتعاب المراجعة من خلال القوائم المالية لتلك الشركات ، وهوالأمر الذي أصبح الزامياً اعتباراً من 5 فبراير 2001 وفقاً لقواعد بورصة الأوراق المالية الأمريكية.

وبعد أن استعرضت الدراسة مجموعة من الدراسات التى سبقتها ، واتساقاً مع الهدف منها فقد قامت بوضع فرضين لاختبارهما باستخدام نموذج تحليل الانحدار ، وتوقعت الدراسة فى احداهما اختلاف احتمالات حدوث خطر التقاضي والآثار المترتبة عليه باختلاف " اتجاه " عمليات إدارةالأرباح والتى تم قياسها باستخدام الاستحقاق التقديري Discretionary Accruals ، أما الفرض الآخر فقد توقعت فيه الدراسة اختلاف أتعاب المراجعة باختلاف " اتجاه " عمليات إدارةالأرباح ، وقد انتهت الدراسة إلى النتائج التالية :

(١) تتفق الدراسة مع النتائج التى انتهت إليها بعض الدراسات التى سبقتها حول العلاقة بين خطر التقاضي واتجاه إدارة الأرباح ، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن احتمالات خطر التقاضي والآثار المترتبة عليه تختلف باختلاف " اتجاه " عمليات إدارة الأرباح ، وذلك بعد أن اتضح من النتائج النهائية للدراسة أن خطر إدارة الأرباح earning management risk ، وبالتالي خطر التقاضي يصبح أكثر ارتفاعا عندما يكون هدف إدارة الأرباح هو زيادة صافي الدخل وذلك عند مقارنته بخطر االتقاضي عندما يكون هدف إدارة الأرباح هو تخفيض صافي الدخل.

(٢) على الرغم من وجود علاقة بين أتعاب المراجعة وإدارة الأرباح ، وهو ما انتهت إليه الكثير من الدراسات السابقة – كما تشير الدراسة – إلا أن نتائج تلك العلاقة تختلف بإختلاف إتجاه إدارة الأرباح، حيث تشير الدراسة إلى ارتفاع أتعاب المراجعة عندما كان الهدف من عمليات إدارة الأرباح هو زيادة صافى الدخل ، وعلى العكس من ذلك، فإن أتعاب المراجعة قد تم تخفيضها عندما كان الهدف من عمليات إدارة الأرباح هو تخفيض صافى الدخل ، وبالتإلى فإن الدراسة تنتهى إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب المراجعة وإتجاه إدارة الأرباح ، وهو ما يعنى أن استجابة أتعاب المراجعة لإتجاه إدارة الأرباح تكون استجابة غير متماثلة Asymmetric Audit Fee Responses

وبذلك تتمثل النتيجة النهائية للدراسة فى أن عدم تماثل خطر التقاضى Asymmetric Litigation Risk سواء من حيث احتمالات حدوثه ، أو النتائج المترتبه عليه فى حالتى إدارةالأرباح (زيادة صافى الدخل أو تخفيضه) سوف يؤثر على أتعاب المراجعة حيث تؤكد نتائج الدراسة إختلاف قيمة تلك الأتعاب بإختلاف اتجاه إدارة الأرباح ، وبالتالى إختلاف خطر التقاضى .

٤- تقييم الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

على الرغم من تنوع مجالات الدراسات التى سبق للباحث تناولها ، إلا أن هناك العديد من الملاحظات التى تزيد من الأهمية العلمية لهذا البحث ، ومن أهم هذه الملاحظات مايلى :

(١) يرى الباحث أن بعض الدراسات التى تناولت خصائص شركات المراجعة المؤثرة على احتمالات حدوث خطر التقاضى قد شهدت خلطاً كبيراً بين ما يعتبر من العوامل المؤثرة فى خطر التقاضى ، وما يعتبر من مظاهر حدوثه ،ولعل ما جاء فى دراسة Casetella et al. (2010) يعد من أبرز الأمثلة على ذلك حيث تضمنت خصائص شركات المراجعة الواردة بالدراسة قيمة أقساط التأمين ضد خطر التقاضى ، ويرى الباحث أن قيمة تلك الأقساط لا تكون سبباًفى حد ذاتها فى حدوث خطر التقاضى بقدر ما تكون مؤشراً على درجة خطر التقاضى التى تتوقعها شركة المراجعة واستعدادها لمواجهته. وينطبق نفس المنطق على أحداث الشركة الواردة بالدراسة ، حيث يرى الباحث أن وجود دعاوى قضائية سبق رفعها ضد شركة المراجعة ، أو خضوعها للفحص من جانب الهيئات المهنية والحكومية لعدم التزامها بالمعايير المهنية لا يعد سبباً كافياً لحدوث خطر التقاضى مستقبلاً. ولذلك فإن الباحث يرى أن الخصائص التى يتعين إختبارها يجب أن تقتصر فقط على الخصائص التى قد تؤثر بشكل مباشر فى احتمالات حدوث خطر التقاضى ، ومن هنا واسترشاداً بالخصائص الواردة فى الدراسة المشار إليها والتى تعد من أحدث الدراسات فى ذلك المجال ، فإن الباحث يرى أن خصائص شركات المراجعة تقتصر فقط على كل من : حجم الشركة ، والاستقلال ، ومعدلات نمو الشركة ،

والخبرة ، وسلوك الشركة تجاه العملاء سواء عند قبولهم ، أو عند توقفهم عن سداد أتعاب المراجعة.

(٢) هناك العديد من أوجه النقد التى يمكن للباحث توجيهها للدراسات التى تناولت خصائص عميل المراجعة، ومن أهم تلك الانتقادات أن جميع الدراسات التى تم تناولها قد أغفلت تماماً طبيعة هيكل الملكية لدي العميل (عميل ينتمى إلى الشركات العامة أو الخاصة) ، ولايقلل من ذلك الانتقاد أن بعض هذه الدراسات التى سبق للباحث تناولها (Badertscher et al 2012 ; Venkaturaman et al. 2008) قد استخدم اختلاف هيكل الملكية كمقياس لتباين خطر التقاضى ، لأنه وعلى الرغم من ذلك الاستخدام فإن خصائص عميل المراجعة لم تتضمن هيكل الملكية لدى العميل بشكل قاطع وصريح.

كذلك فإن هناك عدم اتفاق واضح بين دراسة Stice (1991) من ناحية ودراسة Pratt & Stice (1994) من ناحية أخرى حول تصنيف القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية (العميل) ، والتقلب فى عائد السهم لديه ، ففى دراسة Stice(1991) تم التعامل معهما باعتبارهما خصائص لسوق المال، بينما تم التعامل معهما فى دراسة Pratt & Stice (1994) باعتبارهما من خصائص عميل المراجعة ، ويتفق الباحث مع رأى الدراسة الأخيرة وذلك انطلاقاً من أن القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية والتقلب فى عائد السهم لا يعتبران من خصائص سوق المال بقدر ما يعتبران وبشكل لايحتاج إلى جدل من خصائص عميل المراجعة. وتأسيساً على ما سبق واسترشاداً بخصائص العميل الأكثر استخداما فى الدراسات التى سبق تناولها (Stice 1991 ; Pratt & Stice1994 ; Shu2000) فإن الباحث يرى أن خصائص العميل التى يمكن أن تؤثر فى خطر التقاضى تتمثل فى كل من : معدل نمو المبيعات ، والظروف المالية ، والأهمية النسبية لأرصدة العملاء والمخزون ، والقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية ، والتقلب فى عائد السهم .

(٣) اتفقت الدراسات فيما بينها على أن مصادر خطر التقاضى تكاد تقتصر على خصائص كل من شركات المراجعة وعملائها. ولم تأخذ فى اعتبارها بشكل واضح خصائص البيئة القانونية والتشريعية التى تعمل من خلالها شركة المراجعة ، وهذا

على الرغم من أن دراسة Khuranan & Raman (2004) قد استخدمت بيئة التقاضى كمقياس لاختلاف مستوى خطر التقاضى بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من انجلترا وكندا وأستراليا . ويرى الباحث أن من أهم خصائص البيئة القانونية والتشريعية مدى صرامة تلك القوانين والتشريعات ، ومدى الالتزام بتفيذها

(٤) رغم اهتمام الدراسات بإختبار الآثار المختلفة لخطر التقاضى ، إلا أن هذه الدراسات قامت بإختبار تلك الآثار بشكل متناثر ومستقل ، ولا يوجد من بينها من قام بإختبار الإطار العام لتلك الآثار . ليس هذا فقط بل أن هذه الدراسات عند إختبارها لتلك الآثار لم تشهد أى تفرقة بين ما يترتب على خطر التقاضى من آثار فى مجال التقارير المالية من ناحية ، أو فى مجال المراجعة من ناحية أخرى. واستناداً إلى ماسبق استعراضه من دراسات خلص الباحث إلى أنه يمكن التفرقة بين مجموعتين من الآثار فى حالة ارتفاع خطر التقاضى ، وتتمثل المجموعة الأولى فى الآثار المرتبطة بالمراجعة حيث سيؤدى ارتفاع خطر التقاضى إلى ارتفاع جودة المراجعة بسبب رغبة شركات المراجعة فى تجنبه ، وهو الأمر الذى من المتوقع أن يتطلب زيادة اهتمام شركات المراجعة بالتخصص القطاعى للمراجع ، وحرصها على الاستعانة بخبرات مهنية أكثر، وانفاق استثمارات أكبر ، وجمع أدلة اثبات أقوى ، والحصول على أتعاب أكبر. وتتمثل المجموعة الثانية من الآثار فى ارتفاع جودة التقارير المالية من خلال انخفاض كل من الاستحقاق غير العادى ، وعمليات إدارة الأرباح ، وتكلفة رأس المال ، وارتفاع كل من التحفظ المحاسبى ، وموثوقية التقارير المالية.

وإستناداً إلى ماسبق ، فإن الشكل رقم (1) يوضح الاطار العام لمصادر خطر التقاضى والعوامل المؤثرة فيه ، وآثاره المتوقعة سواء فى مجال المراجعة أو التقارير المالية.

شكل رقم (1)

مصادر خطر التقاضي وآثاره المختلفة

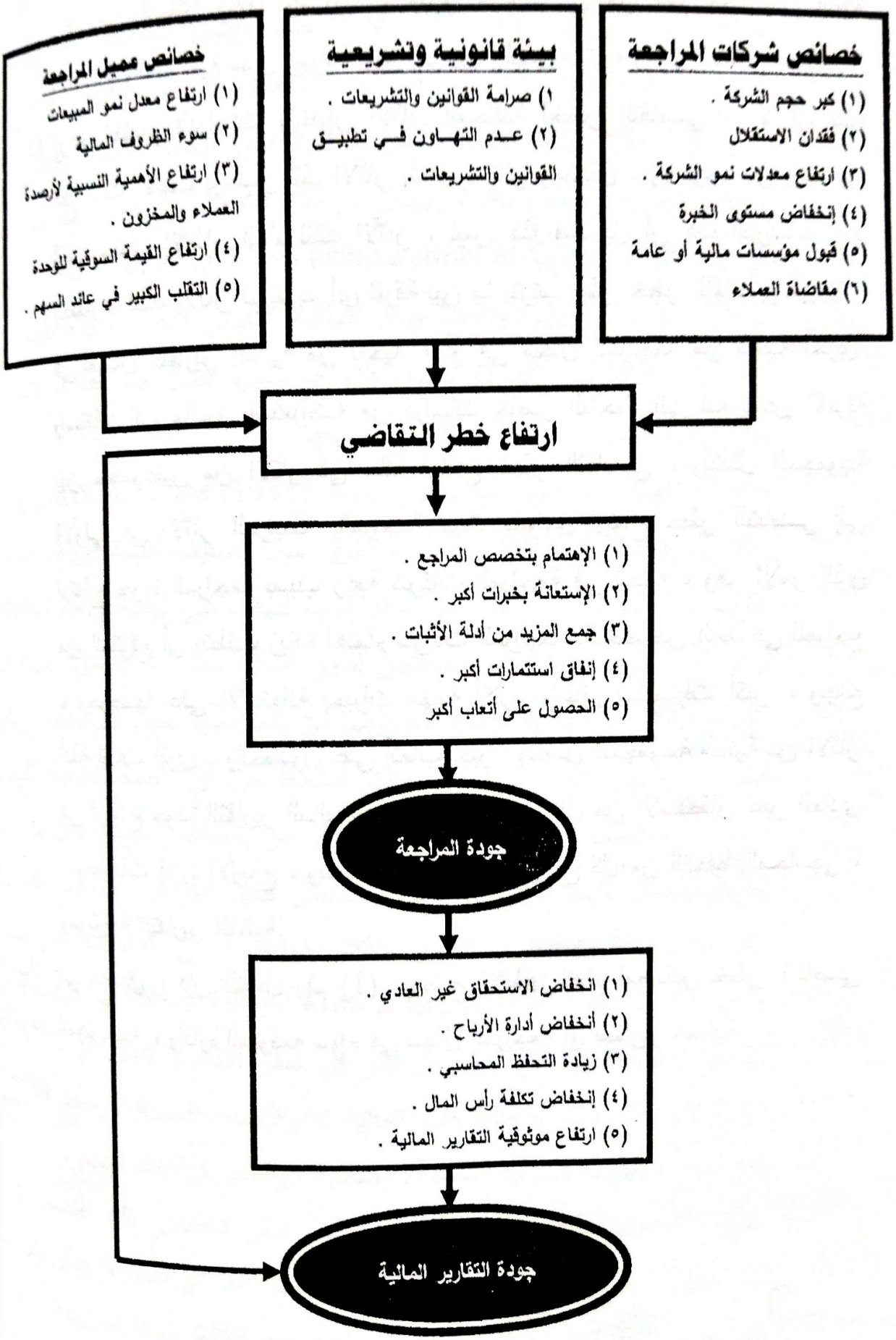

المصدر : إعداد الباحث

ويتضح من الشكل المشار إليه مايلى :

(١) توجد ثلاثة مجموعات من الخصائص تمثل العوامل المؤثرة فى احتمالات حدوث خطر تقاضى المراجع، وهى تشمل خصائص كل من : شركات وعميل المراجعة، بالاضافة إلى خصائص البيئة القانونية والتشريعية، ووفقاً لما انتهى إليه الباحث فإن خصائص شركات المراجعة التى تؤدى إلى ارتفاع خطر التقاضى تتمثل فى كل من : كبر حجم الشركة ، وفقدان المراجع لاستقلاله ، وارتفاع معدلات نمو شركة المراجعة، وانخفاض مستوى الخبرة لدى العاملين بها، وسلوكها تجاه العملاء سواء كان ذلك متمثلاً فى قبولها التعاقد مع مؤسسات مالية وشركات عامة ، أومتمثلا فى قيامها بمقاضاة العملاء عند توقفهم عن سداد أتعاب المراجعة.

أما فيما يتعلق بخصائص عميل المراجعة التى تؤدى إلى ارتفاع خطر التقاضى فإنها تتمثل فى خمسة خصائص وهى: ارتفاع معدل نمو مبيعات العميل ، و سوء ظروفه المالية ، وارتفاع الأهمية النسبية لأرصدة العملاء والمخزون فى قوائمه المالية ، بالاضافة إلى ارتفاع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية ، والتقلب الكبير فى عائد السهم . وفيما يتعلق بخصائص البيئة القانونية والتشريعية التى تؤدى إلى ارتفاع خطر التقاضى فإنها تتمثل فى خاصيتى صرامة القوانين والتشريعات التى تعمل فى ظلها شركات المراجعة ، وصرامة تلك القوانين والتشريعات.

(٢) لا تقتصر الآثار النهائية المتوقعة لارتفاع خطر التقاضى على ارتفاع جودة المراجعة فقط ، ولكنها تتضمن أيضا ارتفاع جودة التقارير المالية والتى تأتى كنتيجة مباشرة لارتفاع جودة المراجعة.

(٣) يشير الشكل رقم (١) إلى أن ارتفاع جودة المراجعة يأتى كنتيجة نهائية لبعض الآثار الفرعية والتى يؤدى إليها ارتفاع خطر تقاضى المراجع ، وبينما يرتبط بعض تلك الآثار بمتطلبات الجدارة المهنية للمراجع (زيادة الاهتمام بتخصص المراجع، وحرص شركات المراجعة على اجتذاب الكفاءات المهنية المتميزة للعمل بها) ، فإن بعضها الآخر يرتبط بتكاليف المراجعة (زيادة الاستثمارات المستخدمة فى أداء عملية المراجعة ، وجمع أدلة اثبات أكبر وأكثر الزاماً) ، هذا بالاضافة إلى أن

بعض تلك الآثار يرتبط بأتعاب المراجعة حيث يؤدى ارتفاع خطر التقاضى إلى ارتفاع الأتعاب التى تطالب بها شركات المراجعة.

(٤) يأتى ارتفاع جودة التقارير المالية كنتيجة نهائية لتضافر مجموعة من الآثار الفرعية التى يؤدى إليها ارتفاع خطر تقاضى المراجع ، ووفقا للشكل رقم (١) فإن هذه الآثار تتمثل فى انخفاض كل من : الاستحقاق غير العادى ، وعمليات إدارة الأرباح ، وتكلفة رأس المال ، وارتفاع كل من: مستوى موثوقية التقارير المالية ومستوى التحفظ المحاسبى عند إعدادها.

وعلى هذا فإن فروض البحث تتمثل فيما يلى:

الفـــرض الأول : تؤثر خصائص عميل المراجعة على خطر تقاضى المراجع

الفرض الثانى : تؤثر خصائص شركات المراجعة على خطر تقاضى المراجع

الفرض الثالث : تؤثر خصائص البيئة القانونية والتشريعية على خطر تقاضى المراجع

الفرض الرابع : توجد علاقة ايجابية بين خطر التقاضى المتوقع وجودة المراجعة

الفرض الخامس : توجد علاقة ايجابية بين خطر التقاضى المتوقع وجودة التقارير المالية.

ويلاحظ من الفروض الخمس السابق ذكرها أن خطر التقاضى فى الفروض الثلاث الأولى يمثل المتغير التابع حيث يتمثل الهدف من هذه الفروض فى اختبار العوامل المؤثرة على احتمالات حدوثه ، أما فى الفرضين الرابع والخامس فقد جاء خطر التقاضى كمتغير مستقل بما يتفق والهدف من الفرضين ، وهو تحديد الآثار التى قد يؤدى إليها خطر تقاضى المراجع سواء فى مجال جودة المراجعة أو فى مجال جودة التقارير المالية.

٥- الدراسة التطبيقية

يتناول الباحث فيما يلى الدراسة التطبيقية من حيث أهدافها ، وأدواتها المختلفة ، وما إنتهت إليه من نتائج.

٥-١ الدراسة التطبيقية : الأهداف والأدوات

تختص الدراسة التطبيقية بالاختبار الاحصائى لفروض البحث التى انتهى إليها الإطار النظرى لهذا البحث ، وذلك للوقوف على مدى صحة تلك الفروض التى يهدف الباحث من ورائها إلى معرفة موقف البيئة المهنية المصرية من قضية خطر تقاضى المراجع سواء من

حيث العوامل المؤثرة فى حدوثه ، أو من حيث ما يترتب عليه من نتائج تتعلق بكل من عملية المراجعة والتقارير المالية.

ووفقا لما تقتضيه أهداف الدراسة التطبيقية ، فقد تم إختيار عينة من بعض الشركاء ومديرى المراجعة الذين يعملون ببعض شركات المراجعة التى تمارس نشاطها بالقاهرة والإسكندرية ، وحتى يمكن معرفة موقفهم المهنى بشأن القضية المطروحة عليهم فقد تم استخدام قوائم الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات ، حيث تم توزيع قائمة استقصاء مبدئية لاستطلاع رأي بعضهم حول ما بها من مصطلحات وتساؤلات ، وقد تتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات على تلك المصطلحات والتساؤلات . ولقد بلغ الحجم الكلى للعينة (88) مراجع، لم يتلقى الباحث رداً من (23) منهم ، وتبين من فحص القوائم المستلمة أن هناك (7) استمارات يتعين استبعادها لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائى ، وبذلك بلغت العينة النهائية (58) مراجع.

ولقد تضمنت قائمة الاستقصاء فى قسمها الأول سؤال أفراد العينة حول بعض المعلومات العامة، أما القسم الثانى فقد تضمن عشر عبارات وكان مطلوباً من أفراد العينة تحديد موقفهم من محتوى كل عبارة وذلك باختيار إحدى الاجابات الخمس التى تم اعطائها لكل عبارة وفقاً لمقياس ليكارت ذات الاجابات الخمس ، ولقداستهدف الباحث من العبارات الأولى والثالثة والخامسة معرفة موقف عينة البحث حول مدى تأثير خصائص عميل المراجعة ، وخصائص شركة المراجعة ، و خصائص البيئة القانونية والتشريعية على خطر تقاضى المراجع (تأثير مرتفع جدا، تأثير مرتفع ، تأثير متوسط ، تأثير ضعيف ، تأثير ضعيف جدا) .أما العبارات الثانية والرابعة والسادسة فقد اختصت بمعرفة رأى عينة الدراسة بشأن ما إذا كانت كل خاصية من خصائص العميل وخصائص شركة المراجعة وخصائص البيئة القانونية والتشريعية سوف تؤدى إلى زيادة خطر تقاضى المراجع . وفى العبارتين السابعة والثامنة تم سؤال مفردات العينة حول مدى وجود علاقة ايجابية بين خطر التقاضى وكل من جودة المراجعة من ناحية ، و العوامل المؤثرة فيها من ناحية أخرى .

وبنفس المنطق جاءت العبارتين التاسعة والعاشرة ليتم من خلالهما معرفة رأى مفردات العينة حول ما إذا كانت توقعات المراجع بارتفاع خطر التقاضى ترتبط ايجابياً بكل من جودة التقارير المالية من ناحية ، وكل أداة من أدوات قياسها من ناحية أخرى.

وفى القسم الثالث والأخير من قائمة الاستقصاء تم طرح سؤالين من الأسئلة المفتوحة ليوضح من خلالهما كل فرد من أفراد العينة ما إذا كانت هناك عوامل أخرى من وجهة نظره تؤثر على خطر التقاضى ، أو ما إذا كانت هناك آثار أخرى له .

وقد تم استخدام مقياس ليكارت ذات الاجابات الخمس فى جميع العبارات ، وبعد الانتهاء من تفريغ البيانات الواردة فى قوائم الاستقصاء المستلمة والصحيحة فقد تم تحليل تلك البيانات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية يأتى فى مقدمتها تحليل الانحدار Regression حيث اقتضى الإختبار الاحصائى لبعض الفروض ضرورة استخدامه لمعرفة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة (الخصائص المختلفة لكل من : العميل ، و شركات المراجعة ، و البيئة القانونية والتشريعية) على خطر التقاضى (المتغير التابع) ، كذلك فقد تم استخدام بعض أساليب الاحصاء الوصفى ومن أمثلتها المتوسط والانحراف المعيارى.

٥-٢ نتائج اختبارات الفروض

٥-٢-١ نتائج اختبارات الفروض الخاصة بمصادر خطر التقاضى : اختصت الفروض الثلاث الأولى من الفروض التى انتهى إليها الباحث فى الاطار النظرى لهذا البحث باختبار مدى تأثير خصائص كل من عميل وشركة المراجعة وخصائص البيئة القانونية والتشريعية على مستوى خطر تقاضى المراجع . ويتوقع الباحث فى الفرض الأول أن خصائص عميل المراجعة سوف تؤثر على خطر تقاضى المراجع ، ويوضح الجدول رقم (2) أن آراء عينة الدراسة تؤكد صحة هذا الفرض حيث بلغ المتوسط العام لقيم استجابات افراد العينة (4,34) بانحراف معيارى بلغ,(0,983).

جدول رقم (2)

نتائج الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول المصادر الأساسية لخطر تقاضى المراجع

المتغير	حجم العينة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى والأقصى		الأهمية النسبية
				الحد الأدنى	الحد الأقصى	
خصائص عميل المراجعة	58	4,34	0,983	1	5	3
خصائص شركات المراجعة	58	4,64	0,583	3	5	1
خصائص البيئة القانونية والتشريعية	58	4,55	0,654	2	5	2

ويوضح الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بشأن الاسهام النسبى لكل خاصية من خصائص عميل المراجعة (المتغيرات المستقلة) فى مستوى خطر تقاضى المراجع (المتغير التابع) ، ووفقاً للنتائج الواردة بالجدول المشار إليه يتبين لنا أنه باستثناء خاصية ارتفاع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية (العميل) فإن بقية خصائص العميل تساهم بشكل متفاوت فى مستوى خطر التقاضى ، وقد كان سوء الظروف المالية لدى العميل هو أكثرخصائص العميل تأثيراً فى مستوى خطر تقاضى المراجع وقد تم الاستدلال على ذلك من خلال قيمة Beta حيث بلغت قيمتها 0,539 ، وعلى العكس من ذلك فقد كان التقلب الكبير فى عائد السهم هو أقل الخصائص مساهمةً فى مستوى خطر التقاضى حيث بلغت قيمة (Beta) 0,257 ، ويلاحظ أيضاً ارتفاع الإسهام النسبى لخاصية ارتفاع الأهمية النسبية لأرصدة العملاء والمخزون حيث بلغت قيمة (Beta) 0,337

وتوضح معادلة الانحدار الواردة فى الجدول رقم (3) الاسهام النسبى لجميع خصائص عميل المراجعة فى مستوى خطر التقاضى وذلك استناداً إلى قيمة (Beta) لكل خاصية من تلك الخصائص .

وبالاضافة إلى ماسبق فإن النتائج الواردة أيضاً فى الجدول رقم (3) تؤكد أن درجة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة لنموذج الانحدار الخاص بخصائص عميل المراجعة قد بلغت 83 % ، كما أن القوة التفسيرية للنموذج قد بلغت 68,9 %، ومن هنا يمكن القول أن هذا

النموذج يفسر 68,9% من خطر التقاضى الكلى، وبالتالى فإن هناك ما يقرب من 31,1% من القوة التفسيرية للنموذج فى حاجة إلى تفسير من خلال أبحاث مستقبلية.

وتتفق هذه النتائج مع الكثير من النتائج التى انتهت إليها دراسة كل من Stice (1991) و Pratt & Stice (1994) و Shu (2000) ، إلا أن الأمر يستوجب ضرورة الاشارة إلى وجود اختلاف بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج دراسة Pratt & Stice (1994) فيما يتعلق بالتقلب فى عائد السهم ، فبينما تشير نتائج الدراسة الحالية إلى أنه أحد الخصائص المؤثرة فى خطر التقاضى ، فإن نتائج دراسة Pratt & Stice (1994) قد جاءت على النقيض تماماً.

أما فى الفرض الثانى من فروض البحث فإن الباحث يتوقع أن خصائص شركة المراجعة سوف تؤثر على خطر تقاضى المراجع ، ووفقاً لمقياس ليكارت الخماسى فقد جاءت نتائج آراء عينة الدراسة الواردة بالجدول رقم (2) لتؤكد صحة هذا الفرض حيث بلغ المتوسط العام لقيم استجابات افراد العينة 4,64 بانحراف معيارى بلغ 0,583

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بشأن الاسهام النسبى لكل خاصية من خصائص شركة المراجعة(المتغيرات المستقة) فى مستوى خطر التقاضى الذى يمكن أن يواجه المراجع (المتغير التابع) ، ووفقاً للنتائج الواردة بالجدول المشار إليه يتبين لنا أنه باستثناء خاصية فقدان الاستقلال فإن بقية خصائص شركة تساهم بشكل متفاوت فى مستوى خطر التقاضى ، وقد كان قيام شركة المراجعة بمقاضاة عملائها فى حالة توقفهم عن سداد أتعاب المراجعة هو أكثر خصائص شركة المراجعة تأثيراً فى مستوى خطر تقاضى المراجع حيث بلغت قيمة (Beta) 0,482 ، وجاء فى المرتبة الثانية من حيث التأثير فى مستوى خطر التقاضى قبول شركة المراجعة للتعاقد مع المؤسسات المالية أو الشركات العامة، ومن ناحية أخرى فإن أقل الخصائص تأثيراً كان انخفاض مستوى الخبرة حيث بلغت قيمة Beta 0,213

جدول رقم (3)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للكشف عن

الإسهام النسبي لخصائص عميل المراجعة في مستوى خطر تقاضي المراجع

الخاصية	معامل الإنحدار غير المعياري B	الخطأ المعياري	معامل الإنحدار المعياري Beta	قيمة (ت)	الدلالة
ثابت الإنحدار	24,609	3,647	—	6,829	0,01
ارتفاع الأهمية النسبية لأرصدة العملاء والخزون y21	1,607	0,391	0,337	4,107	0,01
التقلب الكبير فى عائد السهم y22	1,592	0,494	0,257	3,224	0,01
ارتفاع القيمة السوقية للوحدة y23	0,494	0,364	0,106	10,354	0,182 (غير دال)
ارتفاع معدل نمو المبيعات y24	1,454	0,310	0,421	4,685	0,01
سوء الظروف المالية y25	1,923	0,317	0,539	6,068	0,01

- معامل الإرتباط المتعدد (R) 83 %
- القوة التفسيرية للنموذج (R^2) 68,9 %
- القوة التفسيرية المعدلة للنموذج (R^2 المعدلة) 68,9%

معادلة الإنحدارالمتعدد :

$$Risk = 0,337\ y21 + 0,257\ y22 + 0,421\ y24 + 0,539\ y25$$

وتوضح معادلة الانحدار الواردة فى الجدول رقم (4) الاسهام النسبى لجميع خصائص شركة المراجعة فى مستوى خطر التقاضى استناداً إلى قيمة (Beta) لكل خاصية من تلك الخصائص ، وبالاضافة إلىّ ماسبق فإن النتائج الواردة أيضاً فى الجدول رقم (4) تؤكد ارتفاع درجة الارتباط بين متغيرات النموذج حيث بلغت درجة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار الخاص بخصائص شركة المراجعة 84,5% ، كما أن القوة التفسيرية للنموذج قد بلغت 71,4%. وهو ما يعنى أن هناك 28,6% من خصائص شركات المراجعة المؤثرة فى خطر التقاضى ما زالت فى حاجة إلى دراسات مستقبلية لاكتشافها

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للكشف عن

الإسهام النسبي لخصائص شركة المراجعة في مستوى خطر تقاضي المراجع

الخاصية	معامل الإنحدار غير المعياري B	الخطأ المعياري	معامل الإنحدار المعياري Beta	قيمة (ت)	الدلالة
ثابت الإنحدار	22,067	3,069	—	7,191	0,01
انخفاض مستوى الخبرة y41	0,887	0,344	0,213	2,581	0,05
قبول التعاقد مع مؤسسات مالية وشركات عامة y42	1,694	0,366	0,423	4,628	0,01
فقدان الإستقلال y43	0,573	0,484	0,106	1,183	0,242 (غير دال)
كبر حجم شركة المراجعة y44	0,908	0,355	0,233	2,555	0,05
مقاضاة العملاء لعدم سداد الأتعاب y45	1,916	0,375	0,482	5,111	0,01
ارتفاع معدل نمو شركة المراجعة y46	1,489	0,373	0,315	3,990	0,01

- معامل الإرتباط المتعدد (R) 84,5 %
- القوة التفسيرية للنموذج (R^2) 71,4 %
- القوة التفسيرية المعدلة للنموذج (R^2 المعدلة) 71,4%

معادلة الإنحدار :

$$Risk = 0,213\ y41 + 0,423\ y42 + 0,233\ y44 + 0,482\ y45 + 0,315\ y46$$

وعلى الرغم من الاتفاق الكبير بين هذه النتائج و الكثير من النتائج الواردة فى دراسة كل من Stice (1991) و(2010). Casetella et al ، خاصة فيما يتعلق بكل من حجم شركة المراجعة ، ومعدلات نموها ، ومقاضاتها لعملائها ، والاستقلال ، إلا أنه تجدر الاشارة إلى أن من بين مجالات الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية ودراسة Casetella et al. (2010) أن الدراسة الأخيرة قد انتهت إلى عدم وجود علاقة بين خبرة شركة المراجعة وخطر التقاضى وهو عكس ما تشير إليه نتائج هذا البحث.

وفيما يتعلق بالفرض الثالث ، وبرغم الأتفاق الكبير بين آراء مفردات العينه حول تأثير خصائص البيئة القانونية والتشريعية فى مستوى خطر التقاضى حيث بلغ المتوسط العام لقيم استجابات أفراد العينة الوارد فى الجدول رقم (2) 4,55 إلا أن نتائج تحليل الانحدار الواردة فى الجدول رقم (5) توضح ضعف الاسهام النسبى لكل خاصية من خاصيتى البيئة القانونية والتشريعية حيث بلغت قيمة (Beta) 0,229 لخاصية صرامة القوانين والتشريعات، و 0,122 لخاصية الحزم فى تطبيق القوانين والتشريعات ، وكلاهما غير دال احصائياً.

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للكشف عن

الإسهام النسبي لخصائص البيئة القانونية والتشريعية في مستوى خطر تقاضي المراجع

الخاصية	معامل الإنحدار غير المعياري B	الخطأ المعياري	معامل الإنحدار المعياري Beta	قيمة (ت)	الدلالة
ثابت الإنحدار	40,909	5,601	—	7,303	0,01
صرامة القوانين والتشريعات	1,401	0,805	0,229	1,741	0,087 (غير دال)
الحزم في تطبيق القوانين والتشريعات	0,816	0,883	0,122	0,924	0,359 (غير دال)

- معامل الإرتباط المتعدد (R) 24,6 %
- القوة التفسيرية للنموذج (R^2) 06, %
- القوة التفسيرية المعدلة للنموذج (R^2 المعدلة) 0,06%

معادلة الإنحدار :

نظراً لعدم الدلالة الاحصائية لمعامل الإنحدار المعياري فلا توجد معادلة إنحدار

٥-٢-٢ نتائج اختبارات الفروض الخاصة بآثار خطر التقاضى

اهتم الباحث فى الفرضين الرابع والخامس بتحديد موقف البيئة المهنية المصرية من الآثار المختلفة التى قد تحدث عندما تشير الخصائص المؤثرة على خطر التقاضى إلى ارتفاعه. ولقد توقع الباحث فى الفرض الرابع أن يؤثر ارتفاع خطر التقاضى ايجابياً على

جودة المراجعة، ووفقاً لنتائج الاحصاء الوصفى لآراء عينة الدراسة الواردة فى الجدول رقم (6) يتضح اتفاق أفراد العينة بمتوسط عام بلغ 4,55 على أن ارتفاع خطر التقاضى المتوقع سوف يجعل المراجع أكثر حرصاً، وأشد اصراراً على أداء عمليات المراجعة بمستوى مرتفع من الجودة ، وهو ما يعنى صحة الفرض الرابع. وعن أهم العوامل المرتبطة بجودة المراجعة والأكثر تأثراً بارتفاع خطر التقاضى جاءت أتعاب المراجعة فى المرتبة الأولى بمتوسط عام بلغ 4,66 وهو ما يعنى وجود علاقة ايجابية بين مستوى خطر التقاضى وقيمة أتعاب المراجعة ، وجاء فى المركز الثانى زيادة الاهتمام من جانب شركات المراجعة بالتخصص القطاعى للمراجعين العاملين بها.

ويمكن القول أن النتائج الواردة بالجدول رقم (6) تؤكد أن ارتفاع خطر التقاضى يؤثر ايجابياً بشكل كبير على جميع العوامل الخمس المرتبطة بجودة المراجعة والتى انتهى اليها الباحث من خلال الاطار النظرى لهذا البحث ، ولعل ما يؤكد ذلك أن أقل العوامل تأثراً وهو انفاق استثمارات أكبر قد بلغ المتوسط العام له 3,88 ، ووفقاً لمقياس ليكارت الخماسى فإن هذا المتوسط يشير إلى أن عينة الدراسة ترى أن التأثير الايجابى لارتفاع خطر التقاضى على قيمة ما ينفقه المراجع من استثمارات فى عملية المراجعة هو تأثير مرتفع.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج بعض الدراسات التى سبق للباحث تناولها (Khuranan&Raman 2004 ; Abbott et al.2006 ; Venkaturanman et al.2008 ;Sun&Liu 2011; Badertscher et al.2012)

ونظراً للارتباط الشديد بين جودة المراجعة من ناحية وجودة التقارير المالية من ناحية أخرى فقد توقع الباحث فى الفرض الخامس من فروض هذا البحث أن ارتفاع خطر تقاضى المراجع سوف يؤثر ايجابياً أيضاً على جودة التقارير المالية ، وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (7) إلى صحة هذا الفرض حيث بلغ متوسط قيم استجابات أفراد العينة (4,53)

جدول رقم (6)

نتائج الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول أثر ارتفاع خطر تقاضي المراجع على جودة المراجعة وعناصرها المختلفة

المتغير	حجم العينة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى والأقصى		الأهمية النسبية
				الحد الأدنى	الحد الأقصى	
ارتفاع جودة المراجعة	58	4,55	0,680	2	5	—
الإستعانة بخبرات أكبر	58	3,97	1,199	1	5	3
زيادة الاهتمام بتخصص المراجع	58	4,07	0,971	1	5	2
انفاق استثمارات أكثر	58	3,88	0,860	2	5	5
جمع أدلة أثبات أكثر إلزاماً	58	3,93	0,835	2	5	4
الحصول على أتعاب أكثر	58	4,64	0,55 2	3	5	1

ولقد جاءت نتائج الاحصاء الوصفى لآراء عينة الدراسة بشأن المقاييس المختلفة لجودة التقارير المالية لتؤكد وجود علاقة ايجابية بين ارتفاع خطر التقاضى والمقاييس الخمس لجودة التقارير المالية التى انتهى إليها الباحث من خلال الأطار النظرى لهذا البحث ، حيث يتضح من الجدول رقم (7) أن ارتفاع موثوقية التقارير المالية هو الأكثر تأثراً بارتفاع خطر التقاضى ويليه على التوالى كل من : انخفاض إدارة الأرباح ، انخفاض الاستحقاق غير العادى ، زيادة التحفظ المحاسبى ، و انخفاض تكلفة رأس المال حيث كانت متوسطات قيم استجابات عينة الدراسة لتلك المقاييس (4,45)،(4,403)،(4,00)،(3,81)،(3,76) على التوالى

ويتضح مما سبق ، أن نتائج البحث الحالى حول أثر خطر التقاضى على جودة التقارير المالية قد جاءت متفقة مع بعض الدراسات التى سبق للباحث تناولها بالتحليل والتقييم (Heninger 2001; Khuranan&Raman2004 ; Boone et al.2011)

جدول رقم (7)

نتائج الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول أثر ارتفاع خطر تقاضي المراجع على جودة التقارير المالية وعناصرها المختلفة

المتغير	حجم العينة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى والأقصى		الأهمية النسبية
				الحد الأدنى	الحد الأقصى	
ارتفاع جودة المراجعة	58	4,53	0,681	3	5	–
الإستعانة بخبرات أكبر	58	3,76	0,391	1	5	5
زيادة الاهتمام بتخصص المراجع	58	4,03	0,858	2	5	2
انفاق استثمارات أكثر	58	3,81	0,432	1	5	4
جمع أدلة أثبات أكثر إلزاماً	58	4,00	0,955	2	5	3
الحصول على أتعاب أكثر	58	4,45	0,882	2	5	1

٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تناول هذا البحث مشكلة خطرتقاضى شركات المراجعة بعد أن تزايد الاهتمام بها من جانب العديد من الأطراف على المستوى الدولى ، ومن خلال تحليل وتقييم مجموعة من الدراسات الأجنبية توصل الباحث فى الاطار النظرى لهذا البحث إلى ما يلى :

(١) يقصد بخطر التقاضى الخسائر التى يمكن أن تتحملها شركة المراجعة نتيجة ارتباطها بمراجعة القوائم المالية لأحد عملاء المراجعة . ولا تقتصر تلك الخسائر على ما تتحملة شركة المراجعة من تعويضات نقدية ، وإنما تتضمن أيضاً خسارة السمعة المهنية وهو ما يمثل ضرراً كبيراً لها .

(٢) تتفق الدراسات السابقة فى أن خطر التقاضى يرجع إلى مجموعتين من الخصائص ، تتمثل الأولى فى خصائص شركات المراجعة ، أما المجموعة الثانية فإنها تتمثل فى خصائص عميل المراجعة. وتتضمن خصائص شركات المراجعة كل من : حجم شركة المراجعة ، ومعدلات النمو بها ، ومدى وجود مشاكل تنظيمية بها ، وسلوكها تجاه العملاء بسبب الأتعاب غير المسددة .ومن ناحية أخرى فقد تمثلت خصائص عميل المراجعة فى كل من : الظروف المالية ، والأهمية النسبية

لأرصدة العملاء والمخزون ، ومدى ارتفاع معدلات نمو المبيعات لدى العميل ، والقيمة السوقية له ، وبالاضافة إلى تلك الخصائص والتى توصلت إليها الدراسات السابقة فقد قام الباحث بإضافة خاصية أخرى لتلك المجموعة من الخصائص وهى خاصية طبيعة هيكل الملكية لدى العميل ويقصد بها ما إذا كانت شركة العميل شركة عامة أو خاصة . وقد أضاف الباحث إلى المجموعتين السابقتين مجموعة أخرى من الخصائص وهى خصائص البيئة القانونية والتشريعية التى تعمل فى ظلها شركات المراجعة .

(٣) يؤدى خطر التقاضى إلى الكثير من الآثار سواء فى مجال التقارير المالية ،أو فى مجال المراجعة . وفيما يتعلق بآثاره فى مجال التقارير المالية فقد انتهت الدراسات السابقة إلى أن ارتفاع خطر التقاضى يؤدى إلى زيادة التحفظ المحاسبى ، وانخفاض الاستحقاق غير العادى ، وبالتالى انخفاض عمليات إدارة الأرباح ، وهو ما يعنى بشكل عام جودة التقارير المالية . وترجع تلك الآثار إلى أن ارتفاع خطر التقاضى سوف يجعل المراجعين أكثر حرصاً على جودة المراجعة . أما فيما يتعلق بآثار خطر التقاضى فى مجال المراجعة فقد توصلت الدراسات التى تناولها الباحث إلى أن ارتفاع خطر التقاضى لدى العميل سوف يؤدى إلى مجموعة من الآثار يأتى فى مقدمتها الاهتمام بالتخصص القطاعى للمراجع ، والحصول على كفاءات وخبرات مهنية أكبر ، والحصول على أتعاب أكبر ، وانفاق المزيد من الموارد فى أداء عملية المراجعة وما تتطلبه من أدلة إثبات أكثر الزاماً ، وهو ما يؤدى بشكل عام إلى ارتفاع جودة المراجعة كما سبق القول .

وفيما يتعلق بموقف البيئة المهنية المصرية من خطر تقاضى المراجع سواء من ناحية مصادره ، أو الآثار المترتبه عليه فقد انتهى الباحث من خلال تحليل فروض البحث إلى النتائج التالية :

(١) عند التعامل مع خطر التقاضى باعتباره متغير تابع ، فإن النتائج تشير إلى اتفاق أراء عينة الدراسة حول مصادر هذا الخطر ، حيث توضح النتائج أن هذه المصادر تتضمن خصائص عميل المراجعة ، وخصائص شركة المراجعة ، وخصائص البيئة القانونية والتشريعية . وقد حظيت خصائص شركات

المراجعة بأكبر نسبة اتفاق بين أراء عينة الدراسة حيث بلغ متوسط قيم استجابات أفراد عينة الدراسة 4,64 وهو ما يعنى أن عينة الدراسة ترى أن خصائص شركات المراجعة تؤثر بشكل كبير جداً على خطر تقاضى المراجع.

(٢) انتهت نتائج تحليل الانحدار Regression إلى أن جميع خصائص عميل المراجعة تساهم فى الخطر الكلى لتقاضى المراجع بإستثناء خاصية ارتفاع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية . كذلك تشير النتائج إلى تباين التأثير النسبى لبقية خصائص عميل المراجعة فى الخطر الكلى للمراجع ، فبينما كان سوء الظروف المالية أكثر الخصائص تأثيراً حيث بلغت قيمة(Beta) 0,539 ، فإن التقلب فى سعر السهم كان أقل الخصائص تأثيراً حيث بلغت قيمة 0,257 (Beta).

(٣) أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن أن جميع خصائص شركات المراجعة تساهم فى خطر تقاضى المراجع باستثناء خاصية الاستقلال ، وتؤكد النتائج أيضاً تباين الاسهام النسبى لكل خاصية من تلك الخصائص فى خطر تقاضى المراجع ، حيث جاء قيام شركة المراجعة بمقاضاة العملاء بسبب توقفهم عن سداد الأتعاب فى المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير (بلغت قيمةBeta 0,482) . أما أقل الخصائص تأثيراً فقد كان انخفاض مستوى الخبرة .

(٤) ضعف الاسهام النسبى لكل خاصية من خصائص البيئة القانونية والتشريعية فى الخطر الكلى لتقاضى المراجع ، كما أن نتائج تحليل الانحدار تؤكد عدم دلالة هذا التأثير احصائياً وذلك سواء فيما يتعلق بخاصية صرامة القوانين والتشريعات ، أوفيما يتعلق بخاصية عدم التهاون فى تنفيذها.

(٥) عندما تم التعامل مع خطر التقاضى باعتباره متغير مستقل، فإن النتائج توضح أن ارتفاع خطر التقاضى سوف يؤثر ايجابياً على جودة المراجعة من خلال تأثيره الايجابى على العديد من المتغيرات جاء فى مقدمتها أتعاب المراجعة ، واهتمام شركات المراجعة بالتخصص القطاعى للمراجع . كذلك فإن ارتفاع خطر التقاضى سوف يؤدى حسبما تؤكد النتائج إلى ارتفاع جودة

التقارير المالية حيث أوضحت النتائج أن ارتفاع خطر التقاضى سوف يؤدى إلى ارتفاع موثوقية التقارير المالية ، وانخفاض عمليات إدارة الارباح ، وزيادة التحفظ المحاسبى ، وانخفاض الاستحقاق غير العادى .

ويرى الباحث أن موضوع خطر تقاضى المراجع مازال فى حاجة ملحّة للعديد من الدراسات فى البيئة المصرية ، ليس فقط للبحث وراء مدى وجود مصادر أو آثار أخرى له ، ولكن أيضاً لتحديد مصادر خطر التقاضى والنتائج المترتبة عليه من وجهة نظر شركات التأمين ، وكذلك يرى الباحث أن من أهم مجالات البحث المقترحة اجراء دراسة مقارنة للعوامل المؤثرة فى خطر التقاضى ، وآثاره المتوقعة من وجهة نظر شركات التأمين وشركات المراجعة فى البيئة المصرية .

قائمة المراجع

(1) Abbott,L.,S.Parker,and G.Peters.(2006).Earnings Management , Litigation Risk ,and Asymmetric Audit Fee Responses. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 25(1):85-98.

(2) Badertscher,B., B.Jorgensen,S.Katz,and W.Kinney .(2012).Audit Pricing and Litigation Risk: The Role of Public Equity . Available at:htt://ssrn.com/abstract=2196253

(3) Baginski, S., J. Hassell. and M. Kimbrough. (2002). The effect of legal environment on preemptive disclosure: Evidence from management earning forcasts issude in U.S. and Canadian markets. **The Accounting Review** 77(January): 25-50

(4) Behn, B.K., Choi, J. H. and Kang, T. (2008), "Audit Quality and properties of analyst earnings forecasts", **The Accounting Review**, Vol. 83, pp. 327-49

(5) Boone,J.,I.Khurana,and K.Raman.(2011).Litigation Risk and Abnormal Accruals. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 30 (2):231-256

(6) Casterella,J.,K.Jensen,andW.Knechel.(2010).Litigation Risk and Audit Firm Characteristics. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 29 (2):71 -82

(7) Chaney, P., and K. Philipich. (2002). Shredded reputation: The cost of audit failure. **Journal of Accounting Research** 40 (Fall): 1221-1245

(8) Chaney, P., C. Jeter, and L. Shivakumar. (2004). Self- selection of auditors and audit pricing in private firms. **The Accounting Review** 79(1): 51-72

(9) Choi, J., J. Kim, X. Liu, and D. Simunic. (2009). Cross - listing audit fee premiums: Theory and evidence. **The Accounting Review** 84(5): 1429-1463

(10) Chung, H., and S. Kallapur.(2003). Client importance, nonaudit services, and abnormal accruals. **The Accounting Review** 78(4): 931-956

(11) DeAngelo, L. (1981). Auditor size and audit quality. **Journal of Accounting and Economics** 3(December): 183-199

(12) Dechow,P.M., andD.J.Skinner. (2000).Earnings anagement:Reconciling the Views of Accounting Academics Practitioners. and Regulators . **Accounting Horizons** 14 (June) 235-250

(13) DeFond, M., and J.Francis.(2005). Audit research after Sarbanes Oxley. **Auditing: A** Journal of Practice and Theory 24(Supplement):5-30

(14) DuCharme, L., P. Malatesta, and S. Sefcik. (2004). Earnings management, stock issues, and shareholder lawsuits. **Journal of Financial Economics** 71:27-49

(15) Dye, R.(1993)"Auditing standards, legal liability, and auditor wealth", **Journal of political Economy**, Vol. 10,pp. 887-914

(16) Elliott, R. (1998). Assurance services and the audit heritage. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 17(Supplement): 1-7

(17) Francis, J. and Wang, D. (2008), "The joint effect of investor protection and Big 4 audits on earnings quality around the world", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 25, pp. 1-39

(18) Free, C.(1999),"Limiting auditor liability", **Bond Law Review**, Vol. 11,pp. 118-35

(19) Heninger, W. (2001). The association between auditor litigation and abnormal accruals. **The Accounting Review** 76(1):111-126

(20) Johnstone, K., and J. Bedard. (2003). Risk management in client acceptance decisions **The Accounting Review** 18(4): 1003-1025

(21) Katz, S.(2009). Earnings quality and ownership structure: The role of private equity sponsors. **The Accounting Review** 84: 623-658

(22) Khurana, I.K. and Raman, K.K.(2004),"Litigation risk and the financial reporting credibility of Big 4 versus non- Big 4 audits: evidence from Anglo- American countries", **The Accounting Review**,79(2):473-495

(23) Krishnan, G.V. (2003), "Audit quality and the pricing of discretionary accruals", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 22, pp.109-26

(24) Linville, M., and J. Thornton. (2001). litigation risk factors as identified by marpractice insurance carries. **The Journal of Applied Business Research** 17(4): 93-105

(25) Minnis, M.(2011). The value of financial statement verification in debt financing: Evidence from private U.S. firms. **Journal of accounting Research** 49(3): 457-506

(26) Owens - Jackson, L. A., D. R. Robinson, and S. W. Shelton.(2008). Auditor resignations and dismissals. **The CPA Journal** 78(1):28-31

(27) Pratt, J., and J. D. Stice. (1994). The effects of client characteristics on auditor litigation risk judgments, required audit evidence, and recommended audit fees. **The Accounting Review** 69:639-656

(28) Russell, R. (2004). Insurance: Looking for directions. **Accounting Today** (October 25/November 7): 36-37

(29) Seetharaman, A., F. Gul, and S. Lynn.(2002). Litigation risk and audit fees: Evidence from UK firms cross listed on US markets. **Journal of Accounting and Economics** 33(February):91-115

(30) Shu, S. (2000). Auditor resignations: Clientele effects and legal liability. **Journal of Accounting and Economics** 29: 173-205

(31) Simunic, D. A., and M. t. Stein. (1996). The impact of litigation risk on audit pricing: A review of the economics and the evidence. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 15 (Supplement): 119-134

(32) Stice, J.(1991). Using financial and market information to identify pre-engagement factors associated with lawsuits against auditors. **The Accounting Review** 66(3):516-533

(33) Sun,J., and G.Liu.(2011).Client-Specific Litigation Risk and Audit Quality Differentiation. **Managerial Auditing Journal** 26(4):300-316

(34) Venkataraman, R. J. Weber, and M. Willenborg. (2008). Litigation risk, audit quality, and audit fees: Evidence from initial public offerings. **The Accounting Review** 83(5): 1315-1345